الحجج الصرفية
حتى نهاية القرن الثالث الهجري

د. محمد فاضل صالح السامرائي (*)

المقدمة:

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

عنوان هذا البحث (الحجج الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري) ، والمقصود من هذا العنوان دراسة ما احتج به علماء الصرف من أدلة نقلية وعقلية عندما قاموا بوضع القواعد والأحكام الصرفية خلال تلك الحقبة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع أنه يقف على استنباطات الصرفيين وتوجيهاتهم وتفسيراتهم في أثناء وضعهم القواعد والأحكام الصرفية .

إن علماء الصرف لم يضعوا القواعد والأحكام الصرفية اعتباطًا وإنما وضعوها مصحوبة بالحجج التي دعتهم إلى تقرير هذه الأحكام.

إن الغرض من هذا البحث هو الوقوف على ما استدلّ به الصرفيون الأوائل من أدلة نقلية وعقلية ودراستها والترجيح بينها إن كان هناك مجال للترجيح.

وقد حصرت دراستي بتلك الحقبة الزمنية لأنها فترة نضج فيها علم الصرف وسائر علوم اللغة. ونلحظ هذا جليًّا في كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والتصريف لأبي عثمان المازني ومعاني القرآن للفراء وغيرها. هذا علاوة على آرائهم وآراء غيرهم من علماء تلك الحقبة المبثوثة في غيرها من المظانّ.

(*) قسم اللغة العربية كلية الآداب – جامعة الشارقة .

إن الحجج الصرفية تشمل الحجج النقلية والعقلية ، وقد قمت بدراسة هذين النوعين في هذا البحث ، غير أن السهم الأكبر والنصيب الأوفر كان للحجج العقلية ، إذ إن أكثر المسائل والأحكام الصرفية قامت عليها ، وأما الحجج النقلية فلم أرَ الاهتمام بها كالاهتمام بالحجج النقلية إلا ما كان من كلام العرب شعره ونثره.

وقد بنيت بحثي هذا على أساس أنواع الحجج الصرفية ولم أجعله على حسب الموضوعات الصرفية لأني رأيت أن الحجج الصرفية في تلك الفترة لم تشمل جميع الموضوعات الصرفية ، وإنما نجدها في موضوعات معينة كالإعلال والإبدال والتصغير والنسب والأوزان الصرفية والأحرف الزوائد والأصلية ، وهناك موضوعات كثيرة غيرها لم أر فيها أثرًا للحجج الصرفية كالمصادر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسمي الزمان والمكان واسم الآلة وغيرها من المشتقات.

والحمد لله رب العالمين ،،

أنواع الحجج الصرفية :

يمكننا أن نقسم الحجج الصرفية على قسمين رئيسين:

القسم الأول: الحجج النقلية.

والقسم الثاني: الحجج العقلية:

واليك تفصيل كلّ من القسمين :

القسم الأول: الحجج النقلية

لعل من المناسب أن نقف على تعريف العلماء للنقل وموقفهم منه قبل أن نقف على أنواع الحجج النقلية .

يعرّف أبو البركات بن الأنباري النقل بأنه ((الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))(١).

ويعرّفه السيوطي بقوله: ((هو ما ثبت في كلام من يُوثَق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظمًا ونثرًا ، عن مسلم أو كافر)) (٢).

وهو الدليل الأول الذي ((اعتمد علماء العربية الأوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخلّص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجمية والاضمحلال والدروس فيها))(٣).

وتشمل الحجج النقلية الاحتجاج بالقرآن الكريم وبالحديث النبوي وبكلام العرب شعره ونثره .

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ــ أبو البركات بن الأنباري ٨١ ، وينظر الإغراب في جدل الإعراب ـــ أبو البركات بن الأنباري ٤٥.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ــ السيوطي ١٤.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ــ الدكتورة خديجة الحديثي ١٢٩.

أما الحديث النبوي فلم أجد له أثرًا في الحجج الصرفية في تلك الحقبة .

وأما القرآن الكريم فلم أره قد حظي بقسط وافر في حجج الصرفيين ، نعم إننا قد نقف على مسائل قليلة للاحتجاج به ، كأن تكون مسألة خلافية فيحتج أحد الفريقين المختلفين بالقرآن الكريم ليؤيد صحة مذهبه . ومن أمثلة ذلك ما استدل به الكوفيون على جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو (افعلانْ) و (افعلنانْ) بالنون الخفيفة ، فمن المعروف أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف ، لأن الألف ساكنة والنون ساكنة ومن المحذور التقاء الساكنين ، لكن أجاز يونس والكوفيون ذلك فقالوا: (اضربانْ زيدًا) و (اضربنانْ زيدًا)[(١)]، واستدل الكوفيون على الجواز بما رووه عن ابن عامر ﴿ فَاستَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَآنٌ ﴾ يونس ٨٩ بنون التوكيد الخفيفة[(٢)].

وأقول: لا وجه لاحتجاج الكوفيين بهذه القراءة ، إذ إن قراءة ابن عامر للآية ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَآنٌ ﴾ بتخفيف النون وليس بنون التوكيد الخفيفة[(٣)]، فتكون (لا) نافية ويصير اللفظ لفظ الخبر ومعناه النهي[(٤)].

وأما كلام العرب شعره ونثره فكان له النصيب الأوفر في الاحتجاج ، فمن احتجاجهم بالشعر ما استدل به البصريون على أن اللام الأولى في (لعلّ) زائدة ، واستدلوا على ذلك بقول نافع بن سعد الطائي :

ولست بلوّامٍ على الأمر بعد ما يفوت ولكنْ علّ أن أتقدمـــا

(١) ينظر الكتاب ــ سيبويه ٢/١٥٧ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ــ الأعلم الشنتمري ٢/٩٦٥.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ــ أبو البركات بن الأنباري ٥٢٢ ــ ٥٢٣ (م:٩٧) ، وشرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف ــ مسعود بن عمر التفتازاني ٨٠.

(٣) ينظر مفاتيح الأغاني ــ أبو العلاء الكرماني ٢٠٨ ، والنشر في القراءات العشر ــ ابن الجزري ٢/٢٨٦ ــ ٢٨٧ .

(٤) ينظر النشر ٢/٢٨٦ ــ ٢٨٧ ، وشرح مختصر التصريف العزّي ٨٠ .

وقول العُجير السلولي :

لك الخير علّنا بها علَّ ساعةً تمرّ وسهـواءً من الليل يذهب

وقول الآخر :

لاتهينَ الفقير علَّك أن تركع والدهر قد رفعهْ

وقول الآخر :

يا أبتا علَّك أو عساكا

أرادوا : لعلَّ .

قالوا : فلما وجدناهم يستعملونها عارية من اللام في معنى إثباتها دل ذلك على أنها زائدة(١).

ومن أمثلته أيضًا ما احتج به سيبويه على أن النسب إلى (شاء): شاويّ، إذ استدل على ذلك بقول الشاعر:

فلستُ بشاويٍّ عليه دَمامةٌ إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهمِ(٢)

ومنه أيضًا احتجاجه بقول الشاعر:

فتعرّفوني أنني أنا ذاكمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعلِمُ

إذ استدل به على أن الأصل (شائك) فقلب ، فإذا صغرتها قلت: شُوَيك(٣).

وأما المنثور من كلام العرب فقد أكثروا من الاحتجاج به ، وهذا ما نلحظه جليًّا إذا ما تصفحنا كتاب سيبويه ، إذ إنه كثيرًا ما يستدل بكلام العرب ، فقد كان مشافهًا لهم أو ناقلاً عمن شافههم ، فمن ذلك استدلاله على أن النسب

---

(١) ينظر المقتضب ــ المبرد ٢٧٣/٣ ، والإنصاف ١٨٠ ــ ١٨١ ، وهمع الهوامع ــ السيوطي ١٣٤/١ .

(٢) الكتاب ٨٤/٢.

(٣) الكتاب ١٣٠/٢.

إلى (أُميّة) بضم الهمزة : أَمويّ بفتحها ، إذ يقول: ((وسمعنا من العرب من يقول : (أَمويّ) فهذه الفتحة كالضمة في (السَّهل) إذا قالوا: سُهْليّ)) [1].

ومنه استدلال سيبويه على أن النسب إلى (أعيا) : أَعْيويّ بما سمعه من العرب مباشرة [2].

ومنه ما نقله عن يونس بن حبيب من أن العرب نسبت إلى (الرَّوحاء) فقالوا: رَوحانيّ ، ومنهم من قال: رَوحاويّ [3].

إلى غير ذلك من الأمثلة التي سمع فيها من العرب مباشرة أو نقل عمن سمع منهم كالخليل وأبي الخطاب الأخفش الأكبر ويونس بن حبيب [4].

---

(١) الكتاب ٢/٦٩.

(٢) الكتاب ٢/٧٧.

(٣) الكتاب ٢/٧٠.

(٤) ينظر الكتاب ٢/٧٠ ، ٧٣ ، ٧٥.

القسم الثاني : الحجج العقلية

أنواعها كثيرة ، وسأقف على أهم ما احتج به الصرفيون الأوائل من الحجج العقلية .

أولاً ــ الاحتجاج بالقياس :

القياس (لغةً) معناه التقدير ، جاء في كتاب (لمع الأدلة): ((اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياسًا : قدّرته ، ومنه المقياس ، أي المقدار ، وقيس الرمح ، أي : قدر رمح)) (١).

وأما تعريفه (اصطلاحًا) فهو ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم)) (٢).

وعرّفه ابن الأنباري بتعريفات أخرى متقاربة فقال: القياس: ((تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع)) (٣).

وقد أجملت الدكتورة خديجة الحديثي التعريفات السابقة فقالت : القياس ((حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل ما لم يُسمَع على ما سُمع في حكم من الأحكام وبعلّة جامعة بينهما)) (٤).

---

(١) لمع الأدلة ٩٣ ، وانظر لسان العرب (مادة قيس) ٧٠/٨ .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

(٣) لمع الأدلة ٩٣

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٢١ ، وينظر الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ــ الدكتور محمد فاضل السامرائي ١٥١.

وقد بين الدكتور رشيد العبيدي القياس في الصرف وطريقة استعماله ، وذكر منهج أبي عثمان المازني في ذلك فقال: ((ومنهج المازني أنك إذا أردت البناء على ما بنت العرب من الأسماء والأفعال فيجب أن تنظر إلى كلام العرب ، فإذا وجدت مثاله عندهم فابن على ما بنت وذلك هو القياس)) [1]، ونقل نصًّا من كتاب المازني في (التصريف) يقول فيه : ((وإنما كتبت لك في صدر الكتاب هذه الأمثلة لتعلم كيف مذهب العرب فيما بنت من الأسماء والأفعال ، فإذا سئلت عن مسألة فانظر هل بنَتْ العرب مثالها ؟ فإن كانت بنَتْ فابن مثل ما بَنَت ، وإن كان الذي سئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه ، لأنك إنما تريد أمثلتهم وعليها تقيس)) [2].

وذهب أبو إسحاق الشاطبي إلى ما ذهب إليه المازني في القياس ، فقال في معرض كلامه على القياس في المصدر : ((إذا كان الفعل الثلاثي على (فَعَلَ) متعديًا فإن قياس مصدره على (فَعْل) لأن الاستقراء أبرز لنا أنه الأكثر، فما لم تنطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعْل) قياسًا على ما نطقت به من ذلك ، كضربتُه ضَرْبًا ، وشتمتُه شَتْمًا .

فإن نطقت له بمصدر على (فَعْل) فهو القياس فنلتزمه ، وإن كان غير ذلك اتبعناه وتركنا القياس كقولهم سرقَه سَرَقًا ، وطلبَه طَلَبًا ، فلا تقول هنا : سَرْقًا ولا طَلْبًا ، قياسًا على (ضرَبَ ضربًا) وبابه ، وهذا معنى القياس)) [3].

ومن أمثلة الاحتجاج به مسألة (مواضع زيادة النون حشوًا) ، فقد قال أبو عثمان المازني في هذه المسألة: ((وكلما وجدت النون في مثال لا يكون للأصول فاجعلها زائدة)) [4].

---

(١) أبو عثمان المازني ــ الدكتور رشيد العبيدي ١٢٧ .

(٢) أبو عثمان المازني ١٢٧ ، والمنصف ١/٩٥ ــ ٩٦ .

(٣) المقاصد الشافية ــ الشاطبي ٤/٣٢٤ .

(٤) المنصف ١/١٣٥.

ويوضح ابن جني قوله: (فاجعلها زائدة) فيقول: ((قوله: (فاجعلها زائدة) يقول: احكم بهذا من طريق القياس لا من قبَل السماع ، فإن انضاف إلى القياس السماع فما لا نهاية وراءه)) [١].

وقد لاحظت في الاحتجاج بالقياس ما يأتي :

١ــ هناك مسائل صرفية يحصل فيها الخلاف لاختلاف الفريقين في القياس ، فكل فريق يقيس على ما لا يقيس الآخر ، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه سيبويه في تصغير (بَروكاء)[٢] و (جلُولاء)، إذ ذهب إلى أن التصغير فيهما: بُرَيْكاء وجُلَيْلاء ، بحذف الواو منهما وتخفيف الياء ، أما الألف والهمزة فلا تحذفان من نهاية الكلمة .

وقد قاسهما في ذلك على كاف (مبارك) وراء (عُذافر)[٣]، فكما أن الكاف والراء لا تحذفان منهما عند تصغيرهما لكونهما من الكلمة نفسها ، كذلك لا تحذف الألف والهمزة من نهاية (بُرَيْكاء) و (جُلَيْلاء) .

وقاس حذف الواو منهما على حذف ألف (مبارك) و (عُذافر) عند تصغيرهما ، إذ يقال عند تصغير الكلمتين: مُبَيرك وعُذَيفر ، وقياسًا عليهما تحذف الواو من بروكاء وجلُولاء.

وقد اعترض المبرد على هذا القياس فقال : ((وليس هذا بصواب ولا قياس ، إنما القياس ألاّ يحذف شيئًا)) [٤].

وتوضيح ذلك أن المبرد يصغر (بَروكاء) على (بُرَيْوِكاء) ، و(جلُولاء) على (جُلَيْوِلاء) ، اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً لتدغم في الياء فتصير: بُرَيِّكاء وجُلَيّلاء .

---

(١) المنصف ١/١٣٦.

(٢) البَروكاء : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضًا .

(٣) العُذافر : الجمل العذافر: الصُلب العظيم الشديد ، والأسد لشدته.

(٤) المقتضب ٢/٢٦٢ ــ ٢٦٣ .

وقد قاس المبرد ذلك على تصغير (بَروكة) على (بُرَيِّكة) فقال : إنه لا خلاف بين النحاة ــ ومنهم سيبويه ــ أنه إذا صغر بَروكة وجَلولة صغّرا على بُرَيِّكة وجُلَيِّلة ، وقد كان يفترض أن يصغر سيبويه (بروكاء) على (بُرَيِّكاء) و (جَلولاء) على (جُلَيِّلاء) قياسًا على تصغير (بَروكة) و (جَلولة) ، لكنه أسقط الواو من (بَروكاء) و (جَلولاء) وصغرهما على الحذف[1]. يقول المبرد: ((إن كان ألفا التأنيث معتدًّا بهما فينبغي أن لا يصغَّر المصدر ويُجعَل تصغيره كتصغير عِلْباء وحِرْباء فيقال: بُرَيْكي كما يقال: عُلَيْبيّ ولا يقول هذا أحد ، وإن كان بمنزلة شيء ضم إلى الأول فينبغي أن تصغّر الأول بأسره ثم تلحقه ألفي التأنيث)) [2].

واعترض ابن ولاد على هذا القياس وقال : إنه لا يحق للمبرد أن يُلزم سيبويه أن يجعل (بروكاء) في التصغير مثل (بروكة) فيثقل ، لأنه إذا جعلت الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حالة ما فهذا لا يعني أنه بمنزلتها في كل حال[3].

وذكر ابن ولّاد أن سيبويه فرّق بين المختوم بالألف الممدودة والمختوم بتاء التأنيث فقال ابن ولّاد: إن الألف والهمزة بمنزلة ما هو من الكلمة ، وهي ليست كهاء التأنيث في ذلك ، لأن هاء التأنيث كاسم ضم إلى اسم فصار مؤنثًا ، تقول : ضارب ، فإذا أردت التأنيث أضفت هاء التأنيث وقلت : ضاربة ، أما ألف المد في (حمراء) مثلاً فليست كذلك ، وإنما هي مبنية مع الاسم ، وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خاليًا منها ، فليس أصل الكلمة (حَمْر) ثم دخل

(١) ينظر الانتصار ــ ابن ولاد ٢٢٠ ــ ٢٢١ ، والمقتضب ٢/٢٦٢ ــ ٢٦٣ .

(٢) النكت ٢/٩٢٥.

(٣) ينظر الانتصار ٢٢١ .

عليها ألف المد فصارت (حَمْراء) ، ولهذا السبب جعلها سيبويه بمنزلة كاف (مبارك) .

وهذه الألف كهاء التأنيث ، لأن كليهما للتأنيث ، وهي متحركة مثلها ، ولذا فهذه الألف تثبت في الاسم الخماسي مصغرًا كما تثبت الهاء عند التصغير لمشابهتها إياها في هذا المعنى ، ولذا زعم سيبويه أنهم أجروها مُجرى الهاء ، يريد بذلك أنها تثبت في الاسم الخماسي كما تثبت الهاء في التصغير ، ولكن الفرق بينهما أن الهاء يمكن حذفها ليعود الاسم مذكرًا ، بخلاف الألف فإنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ، وهي بذلك أشبهت كاف (مبارك) وراء (عذافر)، فحذفوا منها الحرف الزائد الثالث ـــ وهو الواو ـــ عند التصغير ، كما حذفوا ألف (مبارك) عند تصغيرها .

وإنما قالوا : بُرَيِّكة بالتثقيل ولم يحذفوا الحرف الساكن مع الهاء ، لأن الهاء لا يعتدّ بها مع الاسم ، فكأنك قلت (بروك) ثم صغرته على (بُرَيِّك) والهاء غير معتدّ بها .

وأما همزة التأنيث فهي ليست كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذف منها الحرف الزائد لهذا الفرق الذي بينهما(١).

ويقول الأعلم الشنتمري : ((واحتج سيبويه للفرق بين الواو في (بَروكاء) والواو في (فَعْوَلاء) أن واو (فَعْوَلاء) بالحركة قد صارت بمنزلة الواو الأصلية ، ألا ترى أنك تقول في جدول: جُدَيْوِل ، ولا يجوز في عجوز: عُجَيْوز ، لأنها واو مبنية وليست للإلحاق ، وهو الذي قاله سيبويه ، لا تحذف واو (فَعْوَلاء) ، إنما هو على قول من يقول في تصغير جَدْوَل : جُدَيْوِل ، ومن قال : جُدَيِّل لزمه أن يحذف الواو في (فَعْوَلاء) فيقول: فُعَيْلاء ، لأنه إذا

---

(١) ينظر الانتصار ٢٢١ ـــ ٢٢٢ .

قلب الواو فقال: فُعَيلاء صارت كواو (عجوز) و (بَرود) فوجب حذفها))[١].

ورجّح الأعلم رأي سيبويه محتجًا في ترجيحه بما احتجّ به ابن ولّاد في انتصاره لمذهب سيبويه[٢].

٢ ـ القياس على النظير:

والمعنى أن يكون للكلمة نظير فيقاس عليه، ومن أمثلته ما ذهب إليه المبرد في تصغير (مُقعنسِس) اسم الفاعل للفعل (اقعنسس)[٣]، إذ ذهب إلى أن القياس تصغيرها على قُعَيسِس وقُعَيسيس .

ونظيرها في ذلك (مُحرنجِم) اسم الفاعل للفعل (احرنجم)[٤]،إذ تصغر على حُرَيجم وحُرَيجيم [٥]، وذلك بحذف ميم اسم الفاعل والنون الزائدة للإلحاق.

وهو بذلك لا يتفق مع سيبويه في رأيه الذاهب إلى أن تصغيرها مُقَيعس ومُقَيعيس بحذف النون وإحدى السينين وإبقاء ميم اسم الفاعل [٦].

وحجة سيبويه في ذلك أن الميم تدل على اسم الفاعل فلا تحذف،كما تبقى في (مُغَيلم) و (مُطَيلق) تصغير (مغتلم) و (منطلق) [٧].

ويرى المبرد أن سيبويه قد ناقض نفسه في هذه المسألة ، وذلك أنه يرى أن جميع النحاة ــ ومنهم سيبويه ــ يذهبون إلى أن الحرف الزائد للإلحاق بمنزلة الحرف الأصلي وهو يعلم أن سين (مقعنسس) الزائدة ملحقة كميم

---

(١) النكت ٢/٩٢٦ ، وينظر الكتاب ٢/١١٨ .

(٢) ينظر النكت ٢/٩٢٦.

(٣) اقعنسس : رجع وتأخر. .

(٤) احرنجمت الإبل: اجتمعت .

(٥) ينظر المقتضب ٢/٢٥٣ ــ ٢٥٤ .

(٦) ينظر الكتاب ٢/١١١ ــ ١١٢ .

(٧) ينظر شرح المفصل ٥/١٣١ .

(محرنجم) الثانية، ولذا لم يدغم فيها الحرف الذي قبلها ، وأوجب تصغير (محرنجم) على (حُرَيجم) بحذف ميم اسم الفاعل والنون الزائدة للإلحاق ، وقياسًا على ذلك كان عليه أن يصغر (مقعنسس) على (قُعَيسس) (١).

ورجح عدد من علماء الصرف رأي سيبويه ، يقول رضي الدين الإسترابادي :((وقول سيبويه أولى ، لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى ، والميم لها قوّة التصدّر مع كونها مطّردة في معنى)) (٢).

ويقول ابن يعيش : ((والمذهب الأول(٣) هو المختار ، لأن المحذوف في (مُقَيعس) مع النون السينُ وهي زائد ، والمحذوف في (محرنجم) الميم الأولى وحدها ، لأن الثانية أصل فلم تحذف)) (٤).

---

(١) ينظر الانتصار ٢١٥ ــ ٢١٦ .
وهذا الكلام ينطبق على جمع (مقعنسس) جمع تكسير ، إذ ذهب سيبويه إلى أن جمعها (مقاعِس) ، وذهب المبرد إلى أن جمعها (قعاسِس) بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق .
أما سيبويه ((فحجته أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة هي الميم والنون والسين الأخيرة المزيدة للإلحاق ، فالميم عنده أولى بالبقاء لتصدرها ، ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على الفاعل ، اسم الفاعل)).
[النحو الوافي ــ عباس حسن ٥٠٠/٤ ، وينظر الكتاب ١١٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٥/٢، والتبصرة والتذكرة ــ الصيمري ٦٧٨/٢]
وأما المبرد ((فحجته أن السين زيدت في الفعل وفروعه لإلحاق لفظه بكلمة (احرنجم) وبقاء الملحق أولى من غيره)).
[النحو الوافي ٥٠٠/٤ ، وينظر الكتاب ١١٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٦٧٨/٢]
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ــ رضي الدين الإسترابادي ١/ ٢٥٩ ــ ٢٦٠.
(٣) أي مذهب سيبويه .
(٤) شرح المفصل ٣١/٥.

واستدل ابن جني على ترجيحه مذهب سيبويه بجمعهم (خنفقيق) ــ وهي الداهية ــ على خنافق فقال: إن ((النون زائدة ــ والقاف الأولى عند الخليل هي الزائدة ، والثانية هي الأصل وهي المحذوفة . . . والنون والقاف جميعًا لمعنى واحد وهو الإلحاق . . . وفي قولهم (خنافق) تقوية لقول سيبويه في تحقير (مقعنسِس) وتكسيره (مقاعِس) و (مقيعِس) فاعرفه)) (١).

وزعم ابن ولاّد أن المبرد ناقض نفسه حين ذهب إلى أن القياس تصغير مُقعنسِس على قُعَيسِس وقُعَيسيس بحذف الميم والنون الزائدة للإلحاق ، وهو مع هذا يذهب إلى تصغير (مُقَدِّم) على (مُقَيدِم) بإثبات الميم وحذف إحدى الدالين، بحجة أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررًا عن الأصل ، لأن المكرر عن الأصل كالحشو ، والميم زيدت في أول الكلمة لمعنى اسم الفاعل ، فكان إبقاؤها أَوْلى مَن إبقاء ما كان حشوًا في الكلمة . يقول ابن ولاد: ((فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويُبقي المكرر فقد صار المكرر أَوْلى وصارت الميم أَوْلى من المكرر عنده ، وكذلك هي عند العرب ، فكيف جاز أن يحذف الميم من (مُقعَنسِس) ويبقي السين ، وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر ؟ وهذا الكلام متناقض بعيد من الصواب)) (٢).

والحق أن ليس في كلام المبرد تناقض كما ذكر ذلك الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، إذ المبرد ((يُؤثر بقاء التكرير الذي للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو (عِثْولّ) أم زائد دل على المعنى كما في نحو (مُقعنسِس) ، أما التكرير الذي ليس للإلحاق فيحذف إن كان معه زائد دل على المعنى نحو محمرّ ومقدّم)) (٣).

---

(١) الخصائص ٤٧٨/٢.

(٢) الانتصار ٢١٦.

(٣) المقتضب ــ الحاشية السفلية ٢٤٥/٢ .

٣ــ وقد تمر بنا مسائل يحصل خلاف الصرفيين فيها بين القياس وعدمه ، فيذهب فريق إلى القياس ويذهب فريق آخر إلى عدمه ، ويترجح حينئذ القياس إذا عضده السماع ، ومن أمثلة ذلك مسألة (النسب إلى فَعُولة) ، إذ ذهب سيبويه إلى حذف الواو من (فَعُولة) عند النسب إليها ، قائسًا ذلك على حذف الياء من (فَعيلة) عند النسب إليها ، فكما نسبوا إلى ربيعة فقالوا: رَبَعيّ ، وإلى حنيفة فقالوا : حَنَفيّ ، أجاز قياسًا على ذلك أن يقول في النسب إلى (فَعولة) : فَعَلِيّ ، كقولهم في النسب إلى (شَنوءة): شَنَئيّ، بفتح العين المضمومة عند النسب ، جاء في (كتاب سيبويه) : ((هذا باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياس) وذلك قولك في رَبيعة : رَبَعيّ ، في حنيفة: حَنَفيّ ، وفي جَذيمة : جَذَميّ ، وفي جُهَينة : جُهَنيّ ، وفي قُتيبة : قُتَبيّ ، وفي شَنوءة : شَنَئيّ ، وتقديرها : شَنوعة وشَنَعيّ ، وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذفٌ لازمٌ لزمه حذف هذه الحروف، إذ كان من كلامهم أن يُحذَفَ لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد)) [(١)].

نلاحظ في هذا النص أن سيبويه قاس حذف الواو المدية من (فَعُولة) عند النسب إليها على حذف الياء المدية من (فَعيلة) ، وقاس فتح عين (فَعُولة) المضمومة على فتح عين (فَعِيلة) المكسورة عندما ينسب إليها على (فَعَليّ)، ((وحجته في ذلك أنه قد وجد في (فَعولة) من الثقل ما وجد في (فعيلة) فكانت مثلها)) [(٢)].

---

(١) الكتاب ٢/٧٠ ــ ٧١ .

(٢) شرح المفصل ١٤٦/٥ .

وهذا القياس يعضده السماع ، إذ سمع عن العرب أنهم نسبوا إلى شَنوءة فقالوا : شَنَئيّ[١].

لكن أبا العباس المبرد رد هذا القياس وجعل شَنَئيًّا من شواذ النسب الذي لا يقاس عليه[٢]، وذلك لأنه لا يحذف الواو من (فَعُولة) عند النسب إليها ، وإنما يقول في النسب إليها (فَعُوليّ) ، فهو يقول في النسب إلى (حَمولة) مثلاً : حموليّ ، وإلى حَلوبة : حلوبيّ[٣]، ويقول : ((بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا : نَمَريّ بالفتح في (نَمِر) ، ولم يقولوا في سَمُر : سَمَريّ اتفاقًا ، وكذا قالوا في المعتلّ اللام في عَديّ : عَدَويّ ، وفي عدوّ : عَدوّيّ اتفاقًا ، فكيف وافق فَعولة فَعيلة ولم يوافق فَعُل فَعِلاً، ولا فَعُول المعتل اللام فعيلاً ؟)) [٤].

ويوضح رضي الدين الإستراباذي قول المبرد المذكور آنفًا ويبين الفرق بين رأيه ورأي سيبويه فيقول : ((فالمبرد يقول في حَلوب وحَلوبة : حَلوبيّ ، وكذا في عَدوّ وعَدُوّة : عَدُوّيّ ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتلّه ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث فيقول في حَلوب وعدوّ: حَلوبيّ وعدوّيّ قياسًا على فعيل وفعيلة ، والذي غرّه (شنوءة) فإنهم قالوا فيها : شَنَئيّ ، ولولا قياسها على نحو (حنيفة) لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعُليًا كعَضُديّ وعَجُزيّ موجود في كلامهم ، فسيبويه يشبه فَعولة مطلقًا قياسًا

(١) ينظر شرح المفصل ١٤٦/٥ ، والنكت ٨٨٦/٢ .

(٢) ينظر شرح المفصل ١٤٦/٥ ، والنكت ٨٨٦/٢ .

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ــ ابن عصفور الإشبيلي ٣١٨/٢ ، وشرح الرضي على الشافية ٢٤/٢ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢٣/٢ ــ ٢٤ ، وينظر شرح المفصل ١٤٧/٥.

بفَعيلة في شيئين : حذف اللين وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط)) [١].

وقد ردّ ابن عصفور رأي المبرد فقال: ((وهذا الذي قاله باطل ، لأن الواو أثقل من الضمة ، وأيضًا فإنه يجوز مع التاء ولا يجوز مع عدمها ، ألا ترى أن فعيلاً لا تحذف ياؤه في النسب بخلاف فَعيلة)) [٢].

ونقل محققو (شرح الرضي على الشافية) في حاشية الكتاب ترجيح ابن جماعة لمذهب سيبويه وأنه قال بعد عرضه الآراء وفي مقدمتها رأي سيبويه : ((والأول مذهب سيبويه وهو صحيح للسماع ، فإن العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا : شَنَئيّ، فإن قيل: شَنَئيّ شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفًا له صح ذلك ، ولكن لم يسمع في (فَعُولة) غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلاً يقاس عليه)) [٣]. وذهبوا إلى وجاهة هذا الرأي .

والجدير بالذكر أن المحققين ذكروا أن رأي المبرد أصله للأخفش والجرمي لأنهما سابقان عليه ، ونقلوا نصًّا من كتاب (شرح التصريح على التوضيح) عزا فيه الشيخ خالد الأزهري رأي المبرد إلى الأخفش والجرمي أيضًا[٤].

٤ــ قد تتعدد أنواع الحجج الصرفية في المسألة الواحدة ، كأن يحتج أحد الفريقين بالسماع والآخر بالقياس ، ويترجح حينئذ السماع ، مثال ذلك مسألة (تصغير إبراهيم وإسماعيل) ، إذ صغرهما المبرد على أُبَيريه وأُسَيميع ،

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢/٢٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٣١٨.

(٣) حاشية شرح الرضي على الشافية ٢/٢٥ .

(٤) حاشية شرح الرضي على الشافية ٢/٢٣ ، وينظر شرح التصريح على التوضيح ــ خالد الزهري ٢/٣٣١.

واحتج على ذلك بأن الهمزة لا تزاد في أول الكلمة وبعدها أربعة أحرف أصول .

ومعنى هذا أنه حكم بأصالتها وأصالة الأحرف التي بعدها ، فإذا صغرناهما حذفنا من آخرهما وقلنا (أُبَيريه) بحذف الميم ، و (أُسَيميع) بحذف اللام ، وقد قاسهما على (سفرجل) ، فهي تصغر على (سُفَيريج) بحذف اللام من آخرها[1].

أما سيبويه فقد صغرهما على سُمَيعيل وبُرَيهيم بحذف الهمزة لأنها زائدة عنده .جاء في (الكتاب): ((وإن حقرت إبراهيم وإسماعيل قلت بُرَيهيم وسُمَيعيل ، تحذف الألف ، فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فُعَيعيل)) [2].

واحتج على ذلك بالسماع عن العرب ، إذ العرب نطقت بتصغيرهما على الصورة التي ذكرها سيبويه ورواها أبو زيد الأنصاري[3].

إن القياس يقتضي ترجيح ما ذهب إليه المبرد لكن السماع يأباه[4]، ولذا رجح العلماء ما ذهب إليه سيبويه ، قال السيرافي: ((والذي قاله سيبويه هو الصواب ، وقد كفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة ، كما رواه أبو زيد وغيره عن العرب أنها تصغر إبراهيم بُرَيهيم)) [5].

واستدل الرضي على زيادة الميم في (إبراهيم) واللام في (إسماعيل) بما حكاه سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير ترخيم على بُرَيهٍ وسُمَيعٍ ،

---

(١) ينظر الكتاب ٩٢٨/٢ ، وارتشاف الضرب ـ أبو حيان الأندلسي ٤٠٠/١ ، والهمع ١٩٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٢٠/٢ .

(٣) ينظر الكتاب ٩٢٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٠٠/١ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢٦٣/١ .

(٥) حاشية كتاب سيبويه ـ طبعة عبد السلام هارون ٤٤٦/٣ .

((فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول . . . ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر))[1].

أما الأعلم الشنتمري فقد سوّغ تصغير الترخيم في هذين الاسمين على الصورة التي رواها سيبويه بأن ((هذه أسماء أعجمية يجوز أن تكون قدّرت فيها العرب غير ما تقدره في الأسماء العربية))[2].

* *

ومن ذلك ما ذهب إليه سيبويه في تصغير (عِثْوَلّ)[3]، إذ ذهب إلى أن تصغيرها على (عُثَيِّل) و (عُثَيِّيل) ، وحجته في ذلك أن ما ذكره قول العرب ، وتفسيره ذلك أننا إذا جمعنا الكلمتين قلنا: عَثاوِل وعثاويل ، بحذف إحدى اللامين من اللام المشددة ، أما الواو فقد أتي بها لإلحاق الاسم الثلاثي بالرباعي ، إذ إن أصل الكلمة (عثل) فصارت الواو عندهم كشين (قِرْشَبّ)[4] أي بمنزلة الحرف الأصلي ، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء في (قرشبّ) فحذفها العرب كما حذفوا الباء حين جمعوا (قرْشَبّ) على (قَراشِب) ، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين[5].

وأصل (عُثَيِّل) عند سيبويه (عُثَيْوِل) التقت ياء التصغير بالواو الزائدة للإلحاق وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء لتدغم في الياء بعدها .

أما المبرد فقد حذف الواو الزائدة للإلحاق عند التصغير وأبقى اللام مضعفة فقال: إن تصغير(عِثْوَلّ): عُثَيْلّ ، وذلك أنه يرى أن الواو أحق

---

(١) شرح الرضي على الشافية ١/٢٦٣ ــ ٢٦٤ .

(٢) النكت ٢/٩٢٨.

(٣) العثولّ : العثولّ من الرجال: الجافي الغليظ ، والكثير شعر الجسد والرأس.

(٤) القرشبّ: الضخم الطويل من الرجال.

(٥) ينظر الكتاب ٢/١١٢ .

بالحذف لأنها حرف مزيد ، أما اللام فهي حرف أصلي مضاعف، والزائد أولى بالحذف من الأصلي المضاعف. جاء في (المقتضب): ((وتقول في تصغير (عِثْوَلّ): عُثَيِّلٌ فاعلم لأن فيه زائدين: الواو وإحدى اللامين ، والواو أحق عندنا بالطرح لأنها من الحروف التي تزاد ، واللام مضاعفة من الأصول)) [١].

وتكمن المشكلة هنا أن الواو إذا حذفت التقى ساكنان: ياء التصغير واللام الأولى من اللام المشددة وهي ساكنة أيضًا ، فيكون النطق بها صعبًا .

وزعم ابن ولّاد أن المبرد ناقض نفسه حين زعم أن حذف الواو الملحقة في (عِثْوَلّ) أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وصغرها على (عُثَيِّلّ) ((وهو مع هذا يزعم أن واو (عِثْوَلّ) كشين (قرْشَبّ) ، فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل ، وحذف الواو التي هي في موضع شين (قرْشَبّ) ، ورأى ذلك أولى بالحذف ، وقال: هي زائدة ، والزائد أولى بأن يحذف)) [٢].

ثم إن ابن ولاد يرى أن المبرد قد نقض رده على سيبويه في تصغير (مقعنسس) حين ((جعل الميم أولى بالحذف من السين ، لأن السين عنده ملحقة وهو يقول: إن الراء في (محمرّ) أولى بالحذف من الميم فيقول في مُحمرّ : مُحَيمر ، وفي مُحمارّ : مُحَيمير ، وكذلك الدال في (مقدّم) ، فهو يجعل الميم أولى بأن يبقى في الكلمة من الحرف المضاعف ، ويجعل الحرف المضاعف من (عِثْوَلّ) أولى بأن يبقى من الحرف الملحق ، فقد وجب على هذا أن تكون الميم أولى بأن تبقى لأنها قد يُحذَف لها المضاعف ويُحذَف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يَحذف الملحق الميم ، لأنه يحذف لها ما هو أَولى منه)) [٣].

---

(١) المقتضب ٢/٢٤٧.
(٢) الانتصار ٢١٦.
(٣) الانتصار ٢١٩.

ورجح الرضي رأي سيبويه فقال: ((وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قاله المبرد لمجرد القياس)) [١].

٥ـ قد يستدل بعض علماء الصرف على صحة مذهبهم بالقياس ، ويكون هذا القياس فاسدًا لأنه لا وجه له ، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه الكوفيون وأبو الحسن بن كيسان من جواز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالمًا نحو (طلحة وطلحون ، وحمزة وحمزون).

((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو والنون ، وذلك لأنه في التقدير جمع (طَلْح) لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة . . . وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون . . .

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال: إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن الواو تسقط في (الطلحات) فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون)) [٢] لكنه خالفهم في فتح عين الكلمة .

لقد قاس الكوفيون وابن كيسان الجمع بالواو والنون على الجمع بالألف والتاء وقالوا: إنه إذا جمع الاسم المختوم بالتاء بالألف والتاء سقطت التاء ثم جمع بالألف والتاء نحو جمع (مسلمة) على (مسلمات) و (فاطمة) على (فاطمات) ، فكذلك إذا جمع بالواو والنون حذفت منه التاء ودخلت علامة الجمع نحو (طلحون) جمع (طلحة) ، و (حمزون) جمع (حمزة) [٣].

وقد بين الرضي عدم جواز هذا القياس وقال: إن التاء لو بقيت وجمع الاسم بالواو والنون لأدى هذا إلى اجتماع علامتي التذكير والتأنيث في الكلمة الواحدة ، وهذا لا يجوز .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ١/٢٥٤
(٢) الإنصاف ـ صفحة ٣٤ ـ ٣٥ .
(٣) الإنصاف ـ صفحة ٣٤ ـ ٣٥ .

وإن حذفت ــ كما عملوه ــ أدى هذا إلى حذفها مع عدم وجود ما يدل عليها ، وحينئذ يغلب على الظن أنه جمع للمجرد عنها ، لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ، ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة، نحو جمع (عَلاَّمة) بالواو والنون فيقال (عَلاَّمون) فيلتبس على السامع أهو جمع عَلاَّم ــ كما هو الظاهر ــ أم علاَّمات؟ وهذا غير جائز اتفاقًا(١).

ثانيًا: مراعاة النظير:

النظير: المِثْل ، ومراعاة النظير تعني مراعاة المثل ، وتعدّ ((أصلاً مهمًّا من الأصول العامة التي صدر عنها النحاة ، فقد عوّلوا عليها في تفسير كثير من القضايا اللغوية ، واتخذوها ضابطًا رئيسًا يضبط عددًا من الظواهر اللغوية في العربية ، سواء كان ذلك في المستوى الصرفي كصوغ الأبنية الذي نبحث فيه ، أو في المستوى النحوي . . . إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيرًا منطقيًّا مقبولاً يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها ، ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تفسّر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية داخل التركيب .

ويقوم . . . على وجود شيئين يشتركان في بعض الوجوه ، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر))(٢).

يقول ابن جني متكلمًا على مراعاة النظير: ((فهذا مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم ، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم))(٣).

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ــ رضي الدين الإستراباذي ــ القسم الثاني ــ المجلد الأول ــ صفحة ٦٦٦ .

(٢) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ــ لطيفة إبراهيم النجار ــ صفحة ٧٩ .

(٣) المنصف ١/١٩١.

وذكر ابن جني أنه ((إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير . . . لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى نظير)) (١).

ومثّل ذلك بكلمة (عزويت) (٢) فقال: إنه ((لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير ، فمنعت من أن يكون (فِعْويلاً) لوجود النظير وهو عِفْريت ونِفْريت)) (٣).

وقد لاحظت في الاحتجاج بمراعاة النظير ما يأتي :

١ــ هناك من المسائل الصرفية ما يحصل فيها الخلاف لاختلاف الصرفيين في النظير المراعى لتأييد مذهبهم ، فكل فريق يراعي من النظائر ما لا يراعيه الفريق الآخر .

ومن أمثلة ذلك مسألة خلافهم في أيّ الحرفين هو الزائد في الأسماء المضعفة نحو سُلَّم وبِلِزّ (٤).

فقد ذهب الخليل إلى أن الحرف الأول من الحرف المضعف هو الزائد ، فاللام الأولى في نحو (سُلَّم) هو الحرف الزائد ، وكذلك الزاي الأول في نحو (بِلِزّ) .

وحجته في الزيادة في نحو (سلَّم) ((أن الأول قد وقع موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد وهي الياء والألف والواو،ألا ترى أن حروف العلة الثلاثة قد تقع ثانية زائدة نحو(حَوْمَل)(٥) و (صَيَقَل) (٦) و (كاهل) ، فإذا قضينا بزيادة اللام الأولى من (سلَّم) كانت واقعة موقع هذه الزوائد وساكنة مثلها)) (٧).

---

(١) الخصائص ١/١٩٧.
(٢) عزويت: اسم موضع.
(٣) الخصائص ١/١٩٧.
(٤) البِلِزّ : الضخمة .
(٥) الحَومل : اسم مكان.
(٦) الصيقل : شحّاذ السيوف.
(٧) الممتع في التصريف ــ ابن عصفور الإشبيلي ١/٣٠٣ .

يقول سيبويه في (باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد): ((سألت الخليل فقلت : سلَّم ، أيتهما الزائدة ؟

فقال : الأولى هي الزائدة ، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فَوْعَل وفاعل وفَيْعَل))[1].

والحجة نفسها نجدها عند حكمه على زيادة الحرف الأول في نحو (بِلِزّ)، فقد ذكر أن الحرف الأول من الحرف المضعف قد وقع موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد وهي أحرف العلة الثلاثة الواو والألف والياء ، قال سيبويه نقلاً عن الخليل: ((وقال في فَعَلّ وفِعَلّ ونحوهما : الأولى هي الزائدة ، لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو جَدْوَل وعِثْيَر وشَمال))[2].

ونحو ذلك (كتاب) و (عجوز) و (قضيب) فإن أحرف العلة وقعت ثالثة في هذه الكلمات ونحوها . فإذا قلنا إن الزاي الأولى من (بِلِزّ) زائدة كانت واقعة موقع هذه الزوائد وساكنة مثلها .

نفهم مما سبق أن الخليل جعل (سلَّم) و (بِلِزّ) نظيرة للكلمات التي وقعت فيها أحرف العلة زائدة فحكم عليها بالزيادة .

ونحو (بِلِزّ) : سِجِلّ ، وفِلِزّ ، وجِبِلّ ، وعُتُلّ .

ونحو (سلَّم) : سُكَّر ، وقُلَّب[3]، وَخُلَّب[4].

وذهب يونس بن حبيب إلى أن الزائد الحرف الثاني ، ((واستدل على ذلك أيضًا بأنه . . . وقعت الزيادة موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد ، ألا ترى أن الياء والواو قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين نحو جَهْوَر وعِثْيَر، فإذا جعلنا

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٤ .

(٢) الكتاب ٢/٣٥٤ .

(٣) القُلَّب : الشديد التحول .

(٤) الخُلَّب : البرق الخُلَّب : الذي لا غيث فيه.

اللام الثانية من (سُلَّم) هي الزائدة كانت واقعة موقع الياء من (عِثْيَر) والواو من (جَهْوَر) ومتحركة مثلهما.

وكذلك أيضًا تكثر زيادتهما رابعتين متحركتين نحو (كَنَهْوَر) و (عِفْرِية)، فإذا جعلنا الزاي الثانية من (بِلِزّ) زائدة كانت واقعة موقع الواو من (كَنَهْوَر) والياء من (عِفْرِية) ومتحركة مثلهما))[١].

وقد ذكر سيبويه رأي يونس دون أن يعزوه إليه فقال: ((وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر ، وجعل الثالثة في (سُلَّم) وأخواتها هي الزائدة ، لأن الواو تقع ثالثة في (جَدْوَل) والياء في (عِثْيَر). . .

وجعل الآخرة في (خِدَبّ) بمنزلة النون في (خِلَفْنة) ، وجعل الآخرة في (عدَبّس) بمنزلة الواو في (كَنَهْوَر) و (بَلَهْوَر)))[٢].

نلاحظ مما ورد ذكره آنفًا أن يونس أيضًا جعل الكلمتين (سُلَّم) و (بِلِزّ) ونحوهما نظائر للكلمات التي ذكرها ، فكما أن الواو والياء زائدتان فيها ، وقد وقعت اللام الثانية والزاي الثانية موقعهما ، حكم عليهما بالزيادة .

وقد رجح قسم من العلماء رأي الخليل ، والقسم الآخر رأي يونس ، أما رأي الخليل فقد رجحه ابن عصفور الإشبيلي ، ومن أوجه ترجيحه ((أنهم لما صغروا (صَمَحْمَحًا) قالوا (صُمَيمِح) فحذفوا الحاء الأولى ، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية ، لأنه لا يحذف في التصغير الأصل ويبقى الزائد))[٣].

---

(١) الممتع في التصريف ٣٠٤/١ ، وينظر شرح الرضي على الشافية ٣٦٥/٢ . الجَهْوَر : الجريء الماضي المقدام . العِثْيَر : التراب . الكَنَهْوَر : العظيم المتراكب من السحاب . العِفْرية : الخبيث المنكر .

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ . الخِدَبّ : الشيخ ، والعظيم. خِلَفْنة : خلاف . العَدَبَّس: الطويل ، والقصير الغليظ. البَلَهْوَر : كل عظيم من ملوك الهند.

(٣) الممتع في التصريف ٣٠٦/١ . الصمحمح من الرجال : الشديد.

وأما رأي يونس فقد رجحه أبو علي الفارسي، واستدل على ترجيحه بوجود (اسحنكك)[1] و (اقعنسس) وأشباههما في كلامهم .

أقول: إن الترجيح قائم أيضًا على الإتيان بالنظير ، فقد أتى كل من الصرفيَّين بنظائر تؤيد مذهبه في الترجيح .

وأذهب إلى ما ذهب إليه ابن عصفور وأبو حيان من أن ((هذا القدر الذي احتج به الخليل ويونس لا حجة لهما فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير وليس فيه دليل قاطع)) [2].

ولا يمكننا ترجيح رأي على آخر ، لأن كلاًّ من الخليل ويونس أتى من النظائر ما يقوّي مذهبه في الاحتجاج ، ولذا قال سيبويه : ((وكلا القولين صواب ومذهب)) [3].

٢ــ قد يحتج فريق من علماء الصرف على صحة مذهبهم بمراعاة النظير ، ولكن ليس في كلام العرب ما يؤيد مذهبهم في الاحتجاج ، وهذا ما نلحظه في الحكم على أوزان بعض الكلمات المُعلّة نحو (سَيِّد ، وهَيِّن ، ومَيِّت) ونحوها ، إذ ذهب الكوفيون إلى أن وزن هذه الكلمات في الأصل (فَعِيل)، أي : سَوِيد وهَوِين ومَوِيت ، وحجتهم أن لهذا الوزن نظيرًا في كلام العرب نحو طَوِيل . واعترضوا على البصريين الذين ذهبوا إلى أن وزنها (فَيْعِل) وقالوا : إنه ليس لهذا الوزن نظير في كلام العرب ، ولذا ذهب الكوفيون إلى أن جمع (جَيِّد): أجْوِداء، واستدلوا بجمع سيبويه (هَيِّن) على (أهوِناء) [4]. و (أفْعِلاء) جمع (فَعِيل) إذا كان معتلّ اللام أو مضعفًا نحو حَبِيب أحبّاء ، ونبيّ أنبياء ، فدل ذلك على أنه هو الأصل ، فلما كان هذا

---

(١) اسحنكك : اشتدت ظلمته .

(٢) الممتع في التصريف ٣٠٤/١ ، وينظر الأشباه والنظائر ــ السيوطي ٤٨/١.

(٣) الكتاب ٣٥٤/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٣٦٦/٢ .

هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت في (ساد يسود) وفي (مات يموت) فقدمت الياء الساكنة على الواو فصارت (سَيْوِد، ومَيْوِت) فانقلبت الواو ياءً ، لأنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وجعلوهما ياءً مشددة[1]. جاء في (شرح المفصل): ((وذهب الفراء منهم إلى أنه (فَعِيل) والأصل (سَوِيد) وإنما أعلوه لاعتلال فعله في ساد يسود ، ومات يموت ، فأخرت الواو وتقدمت الياء فصارت (سَيْوِد) وقلبت الواو ياءً ، قالوا : ليس في الكلام (فَيْعِل) [2].

وجاء في (شرح الرضي على الشافية) : ((وقال الفراء ــ تجنبًا أيضًا من بناء فَيْعِل ــ بكسر العين ــ أصل نحو جيّد جَوِيد كطويل فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ، ثم قلبت الواو ياءً وأدغمتا كما في طَيّ)) [3].

وهم بذلك يشتركون مع البصريين فيما ذهبوا إليه من أنها على وزن (فَيْعِل) لكن الفرق بينهما أن البصريين أخذوا بظاهر الوزن، أما الكوفيون فقدموا ياء (سَوِيد) على واوها لتكون على وزن (فَيْعِل).

لكن ابن عصفور اعترض على هذه الحجة وقال: ((لو كان الأمر كما ذكر لسمع (سَوِيد) و (مَوِيت). وأيضًا فإن (فَعِيلاً) لا يحفظ مما عينه ياء ولامه حرف صحة ، ليس في كلام العرب مثل (كَيِيل) فإذا حمل (بَيِّنًا) و (لَيِّنًا) على أن الأصل فيهما (لَيِين) و (بَيِين) فقد ادّعى شيئًا لا يحفظ في كلام العرب مثله)) [4].

---

(١) ينظر الإنصاف ٦٣٩ ــ ٦٤٠ .

(٢) شرح المفصل ١٠/٧٠.

(٣) شرح الرضي على الشافية ٣/١٥٢ ــ ١٥٣ .

(٤) الممتع في التصريف ٢/٥٠١ .

وقال البصريون : إن وزن هذه الكلمات (فَيْعِل) وتمسكوا بهذا الوزن حكمًا على الظاهر[1]. جاء في (كتاب سيبويه) : (هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة) وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرّهما على ألسنتهم . . . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف وذلك قولك في فَيْعِل : سَيِّد وصَيِّب ، وإنما أصلهما : سَيْوِد وصَيْوِب ، وكان الخليل يقول : سَيِّد : فَيْعِل وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل))[2].

٣ــ قد يحصل الخلاف في وجود النظير أو عدمه ، فيحتج قسم من الصرفيين بالنظير ، ويحتج الفريق الآخر بعدم وجود النظير ، من ذلك خلافهم في نون (جُندَب) أأصلية هي أم زائدة ؟ فقد ذهب المازني مؤيدًا مذهب سيبويه إلى أن نون (جُندَب) زائدة ، بحجة أن ليس في الكلام مثل (جُعفَر) ، أي ليس في الأصول مثال (فُعلَل)[3].

كما ذهب المازني إلى أن نون (كَنَهْبُل) و (قَرَنفُل) زائدة ، بحجة أن ليس في الأسماء مثل (سَفَرْجُل) ، ومعنى هذا أن ليس هناك نظير من الأسماء على وزن (فَعَلُّل) يمكن القياس عليه[4].

وهذا يعني أنه لو كانت الكلمة (كَنَهْبَل) لحكم على النون بأنها أصلية لوجود نظير يمكن القياس عليه وهو (سَفَرْجَل).

أما أبو الحسن الأخفش ((فقال أبو علي: إن قياس قوله أن تكون النون في (جُندَب) وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها ، لأنه قد حكي عنهم (جُخْدَب) بفتح الدال))[5].

---

(١) ينظر الإنصاف ٦٤٠.
(٢) الكتاب ٣٧١/٢.
(٣) ينظر المنصف ١٣٧/١ ــ ١٣٨.
(٤) ينظر المنصف ١٣٧/١ ــ ١٣٨.
(٥) المنصف ١٣٨/١.

إننا نلاحظ أن الأخفش قد رأى نظيرًا من كلام العرب فقاسه عليه ، وكذلك احتج على صحة مذهبه بقولهم (جُؤْذَر) ، فهذا نظير آخر قاسه الأخفش عليه ، لكن أبا علي الفارسي لم يقبل القياس على الكلمة الأخيرة بحجة أنها أعجمية[1].

الاحتجاج بالمعنى :

لم يعوّل الصرفيون على المعنى كثيرًا في حججهم ، لكنْ وجدناهم يحتجون به في مسائل صرفية قليلة .

من ذلك ما ذهب إليه سيبويه وغيره من علماء الصرف من عدم جواز تصغير أيام الأسبوع ، بحجة أنها أعلام على الأيام ولا معنى لتصغيرها . وقس على ذلك أسماء الشهور نحو المحرم وصفر ، فهي أعلام على الشهور ولا معنى لتصغيرها أيضًا . يقول ابن سيده: ((قال سيبويه: والثلاثاء والأربعاء والبارحة وأشباههنّ لا يحقَّرن ، وكذلك أسماء الشهور نحو المحرم وصفر إلى آخر الشهور ، وذلك أنها أسماءٌ أعلامٌ تتكرر على هذه الأيام فلم تتمكن وهي معارف كتمكن زيد وعمرو وسائر أسماء الأعلام ، لأن الاسم العلم إنما وضع للشيء على أنه لا شريك له فيه ، وهذه الأسماء وضعت على الأسبوع وعلى الشهور ليُعلَم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني ، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني ، وليس منها شيء يختصّ فيعبَّر به فيلزمه التصغير))[2].

ونقل الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) في كتابه (النكت في تفسير كتاب سيبويه) نص ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) المذكور آنفًا دون أن يعزوه إليه[3].

---

(١) م . ن وفي (المعرب) للجواليقي: ((والجؤذر: ولد البقرة ، فارسي معرب)) صفحة ٢٤٦.

(٢) المخصص ــ ابن سيده ١١١/١٤.

(٣) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٤٥/٢ ــ ٩٤٦.

ويقول ابن يعيش: ((وأما أيام الأسبوع نحو الثلاثاء والأربعاء فلا يحقَّر شيء منها ، وكذلك أسماء الشهور نحو المحرم وصفر لأنها أعلام على هذه الأيام فلم تتمكن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام، لأن العلم إنما وضع على شيء لا شريك له ، وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليعلم أنه الشهر الأول من السنة واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع ، وذلك لا يختلف فيصغَّر بعضها عن بعض))[١].

ونقل المبرد عن سيبويه أنه صغّر (الثلاثاء) على (ثُلَيْثاء) فقال: ((وفي الثلاثاء: ثُلَيْثاء في قول سيبويه))[٢].

وهذا وهم منه ، لأن سيبويه ذهب إلى عدم جواز تصغيرها ، جاء في (الكتاب) : ((وأمس وغد لم يتمكّنا تمكّن هذه الأشياء فكرهوا أن يحقروهما كما كرهوا تحقير (أين) ، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدّ تمكّنًا وهو اليوم والليلة والساعة ، وكذلك أول من أمس والثلاثاء والأربعاء والبارحة))[٣].

وهكذا بالنسبة لباقي ظروف الزمان ، فما كان هناك معنى لتصغيرها صغّرت ، وما لم يكن هناك معنى للتصغير لم تصغّر ، يقول سيبويه: ((واعلم أن اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقَّرن ، وأما أمس وغد فلا يحقّران لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك واليوم الذي بعد يومك ولم يتمكّنا كزيد واليوم والساعة والشهر وأشباههن ، ألا ترى أنك تقول: هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لما أنت فيه ولما لم يأت ولما مضى))[٤].

---

(١) شرح المفصل ١٣٩/٥، وينظر شرح الرضي على الشافية ٢٩٣/١، والانتصار ٢٢٩ ــ ٢٣١.

(٢) المقتضب ٧٦/٢.

(٣) الكتاب ١٣٦/٢.

(٤) الكتاب ١٣٦/٢ ، وينظر المخصص ١١١/١٤.

وأما المبرد فقد أجاز تصغير أيام الأسبوع ، جاء في كتابه (المقتضب): ((وتقول فيما كان علمًا في الأيام كذلك ، في تصغير سبت: سُبَيت ، وفي تصغير أحد: أُحَيد ، وفي الاثنين: ثُنَيّان . . . وفي الثلاثاء: ثُلَيْثاء في قول سيبويه ، وفي قولنا: ثُلَيّثاء ، لأنك إنما صغرت ثلاثًا فتُسلِم الصدر ، ثم تأتي بعده بألفي التأنيث ، وفي الأربعاء: الأُربيعاء ، وفي الخميس: الخُمَيِّس ، وفي الجمعة: جُمَيعة))[1].

وهو في هذا يُجرِيها مُجرى (يوم) ، فكما أن هذه أيام ، و (يوم) يجوز تصغيره ، فكذلك أيام الأسبوع يجوز تصغيرها[2].

لكن هناك من رد احتجاجه وانتصر لسيبويه في حجته ، ومن هؤلاء ابن ولّاد ، إذ يقول: ((إنما امتنع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وُضع يوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يومًا يكون جوابًا لـــ (كم)، يقول القائل: كم سرتَ؟ فيقول المجيب: يومًا أو يومين ، فإذا كان مقدارًا جاز تحقيره وتقليله .

وأما السبت والأحد وما يجري مجراهما فلم توضع للمقادير وإنما هي أعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار ، وهي تكون في جواب متى سرتَ ؟ فيقول المجيب: السبت ، فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل ، لأن التحقير في المقادير إنما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده))[3].

وبذا تبين سبب جواز تصغير أسماء الزمان وعدم جواز تصغير أيام الأسبوع .

ونحو ذلك تصغير ظروف المكان ، فقد أجازوا تصغير قسم من ظروف المكان محتجين على ذلك بالمعنى ، فإذا صغّرت (خَلف) وقلت: (هذا خُلَيف

(١) المقتضب ٢/٢٧٦ ـــ ٢٧٧.
(٢) ينظر الانتصار ٢٢٩ ـــ ٢٣٠.
(٣) الانتصار ٢٣٠.

ذاك) فالمعنى أنه خلفه بمسافة قليلة . وإذا صغرت (فوق) وقلت: (هو فُوَيقه) كان المعنى أنه فوقه بمسافة قصيرة. جاء في (الكتاب): ((واعلم أنك لا تحقّر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ، ولكنك تريد أن تقرّب حيناً من حين وتقلّل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت (دُوَين ذاك) و (فُوَيق ذاك) فإنما تقرّب الشيء من الشيء وتقلّل الذي بينهما ، وليس المكان بالذي يحقَّر ، ومثل ذلك قُبَيل وبُعَيد)) [(١)].

وجاء في (المقتضب): ((فأما الأسماء المبهمة فنحو خلف ودون وفوق، تقول: خُلَيف ذاك ، ودُوَين ذاك ، وفُوَيق ذاك ، لأنك أردت أن تقرّب ما بينهما وتقلّله)) [(٢)].

وفي المقابل لم يجيزوا تصغير (عند) لأنه لا معنى لتصغيره ، جاء في (المقتضب): ((وإذا قلت (عندي) فقد بلغت إلى غاية التقريب فلا معنى للتصغير)) [(٣)].

وجاء في (المخصص): ((ولا يصغَّر (عند) لأن تصغيرها لو صُغِّرت إنما هو تقريب كما تقرّب فُوَيق وتُحَيت ، وهي في نهاية التقريب ، لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده)) [(٤)].

كما فرقوا في المعنى بين ما جاز تصغيره من أسماء المكان وما لم يجز لكونه علمًا على المكان فقالوا: ((إنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علمًا كمكة وعُمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن الصغر والكبر من باب الإضافة ، تقول: هذا أصغر بالإضافة إلى ما هو أكبر منه ، فإن لم يكن ثَمَّ أكبر منه لم يجز أن تنسبه إلى الصغر، ولكن يجوز ذلك

(١) الكتاب ١٣٨/٢.

(٢) المقتضب ٢٧١/٢.

(٣) المقتضب ٢٧١/٢.

(٤) المخصص ١١٦/١٤.

في النكرات من الأزمان فتقول: فُرَيسخ ، لأنه يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير)) [١].

ومن المسائل التي احتج بها الصرفيون بالمعنى مسألة (تصغير كل)، فقد ذكر المبرد أن (كلاً) لفظ دال على العموم ولا معنى لتصغيره. جاء في (المقتضب): ((و (كل) لا يحقَّر ، لأنه عموم فليس للتحقير فيه معنى)) [٢].

وقد تمر بنا مسألة يحتج فيها كل من البصريين والكوفيين بالمعنى ، ولكن الخلاف يحصل في وجه الاستدلال .

مثال ذلك مسألة حذف علامة التأنيث من أسماء مؤنثة.

إن هذه الظاهرة موجودة في اللغة العربية ولها شواهد من القرآن الكريم ولغة العرب ، ولذا لا يستطيع إنكارها أحد. ومن أمثلتها (طالِق ، وحائِض ، وحامل ، وطامث[٣]).

ويكمن الخلاف في تفسير هذه الظاهرة وبيان سببها ، فعند البصريين أن الحذف سببه أن العرب قصدت النسب ، فقولهم: (طالِق ، وطامِث ، وحامِل ، وحائض) على معنى: ذات طلاق وطمث وحمل وحيض ، كما أطلقوا على ذي الرمح: رامح ، وذي النبل: نابل ، وذي الترس: تارس[٤].

أما تفسير الكوفيين لسبب الحذف فهو أن علامة التأنيث ((إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل . وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث)) [٥].

---

(١) الانتصار ٢٣٠ ــ ٢٣١.
(٢) المقتضب ٢/٢٧١.
(٣) الطامث: الحائض.
(٤) ينظر الكتاب ٢/٩١ ، والإنصاف ٦١٥ ــ ٦١٦ ،ومعاني الأبنية في العربية ــ الدكتور فاضل صالح السامرائي ٤٧ .
(٥) الإنصاف ٦١٥ .

جاء في (معاني القرآن) للفراء: ((ولو قيل في الأم (مرضع) لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث فيكون مثل قولك (طامث وحائض) ولو قيل في التي معها صبي : مرضعة كان صوابًا)) [١].

وقد أبطل أبو البركات بن الأنباري رأي الكوفيين من عدة أوجه:

((أحدها: أن هذا يبطل بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ [الحج ٢] ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغي أن لا تدخل هاهنا ، لأن هذا وصف لا يكون في المذكر ، فلما دخلت دلّ على فساد ما ذهبوا إليه

والوجه الثاني: أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم: (رجل عاشق وامرأة عاشق) و (رجل عانس وامرأة عانس). . . (ورجل عاقر وامرأة عاقر) و (جمل ضامر وناقة ضامر) و (جمل بازل وناقة بازل) في كلمات كثيرة)) [٢].

وذكر علماء اللغة أنه ((قد يأتي فاعل وصفًا للمؤنث بمعنيين فتثبت التاء في أحدهما وتسقط من الآخر لاختلاف المعنى ، فيقال مثلاً: (امرأة طاهر) من الحيض ، و (امرأة طاهرة) نقية من العيوب ، وكذلك (امرأة حامل) من الحبَل ، و (حاملة) على ظهرها أو تحمل شيئًا ظاهرًا . . .

وقد يكون دخول التاء وسقوطها لغير ذلك كحائض وحائضة ، وطالق وطالقة ، ومرضع ومرضعة ، وذلك أنه إذا كان بغير التاء فهو للنسب كحائض بمعنى ذات حيض ، ومرضع بمعنى ذات إرضاع ، ونابل بمعنى ذات نبل ، ولابن ، وبالتاء على إرادة الفعل)) [٣].

---

(١) معاني القرآن ٢/٢١٤ .

(٢) الإنصاف ٦٢١.

(٣) معاني الأبنية ٤٧.

وذكروا أن ((المرضع من كان لها لبن رضاع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به ، وأما المرضعة فهي التي في حال الإرضاع ملقمة ثديها للصبي)) (١).

قال سيبويه: ((وكذلك قولهم: (مرضع) إذا أراد: ذاتُ إرضاع ولم يُجرها على أرضعت ولا ترضع ، فإذا أراد ذلك قال: مرضعة)) (٢).

قال الفخر الرازي: ((المرضعة هي التي في حال الإرضاع وهي ملقمة ثديها للصبي ، والمرضع شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به ، فقيل (مرضعة) ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته من فيه لما يلحقها من الدهشة)) (٣).

وجاء في (لسان العرب): ((وقال الأخفش: أدخل الهاء في (المرضعة) لأنه أراد ، والله أعلم ، الفعل ، ولو أراد الصفة لقال (مرضع) ، وقال أبو زيد: المرضعة: التي ترضع وثديها في في ولدها ، وعليه قوله تعالى: ﴿ تذهل كل مرضعة ﴾. . . وقد يجيء (مرضع) على معنى ذات إرضاع ، أي لها لبن وإن لم يكن لها رضيع)) (٤).

وهكذا شأن باقي أخواتها من الصفات المختصة بالإناث كحائض وطالق. يقول ابن القيم: ((ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار) فإن المراد به الموصوفة بكونها من أهل الحيض لا من يجري دمها)) (٥) ((أما التي يجري دمها فهي الحائضة)) (٦).

---

(١) معاني الأبنية ٤٧.

(٢) الكتاب ٢/٩١.

(٣) التفسير الكبير ٨/٢٠١ ، وينظر التفسير القيم ٣٦٦ ، ٢٧٠.

(٤) لسان العرب ٩/٤٨٦ ، وينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٠.

(٥) التفسير القيم ٢٧٠.

(٦) معاني الأبنية ٤٨.

الاحتجاج بالثقل والخفة :

لا ينكر أحد أن لهذين المصطلحين دورانًا ملحوظًا في توجيهات علماء الصرف لكلام العرب وحججهم ، فقد نقلت الأستاذة لطيفة إبراهيم النجار عن الأستاذ عبد القادر المهيري أنه قال: ((إن ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى (أنه إذا تعذّر عليك الاعتلال بأمر آخر جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنك لا تعدَم هناك مذهبًا تسلكه ومَأَمًّا تتورّده) وهذا الموقف هو في حد ذاته دليل على مدى شمول هاتين العلتين ، وإن المتتبع لمواطن إحالة النحاة عليهما يلاحظ فعلاً أنهما وراء معطيات متعددة متنوعة بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه ، فمنها ما هو من مجال الأصوات ، ومنها ما هو من مجال الصيغ ، ومنها أخيرًا ما هو من حيز التركيب)) [1].

ويقول ابن جني متحدثًا عن العلل ومفسرًا كلامًا أورده لابن سراج: ((قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عُدم بعضها لم تكن علة . قال: ويكون أيضًا عكس هذا ، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ، أما الأول فإنه ما نحن بصدده من اجتماع أشياء تكون كلها علة ، وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستثقل)) [2].

وسبب ذلك أن الاستثقال يعد ((من أهم الأسباب التي يُعَدل لأجلها عن الأصل ، فقد رأينا أن العرب يفرّون إلى الخفة ويتجنبون الثقل)) [3].

يقول ابن جني: ((أما إهمال ما أُهمِل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال ، وبقيته ملحقة به ومقفّاة على إثره ، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو سصْ

(١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ــ صفحة ٧٢ .

(٢) الخصائص ــ ابن جني ٢/١٦١ ــ ١٦٢.

(٣) دور البنية الصرفية ١١٢.

وصسْ ، وظثْ وثظْ ، وضشْ وشضْ ، وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه)) (١).

ويقول أيضًا: ((ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو (ميزان) و (ميعاد) انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا تك في قوة الكلفة في النطق به ، وكذلك قلب الياء في (موسِر) و (موقِن) واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الكسرة ، وهذا ــ كما تراه ــ يدعو الحس إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه . . .

ومن ذلك قولهم في سيِّد وميِّت وطويت طيًّا وشويت شيًّا: إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيِّد وميِّت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيًّا وطيًّا . فهذا أمر هذا سبيله ، ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسَيْوِد ومَيْوِت وطَوْيًا وشَوْيًا ، وأن سَيِّدًا وميِّتًا وشيًّا أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما)) (٢).

بعد هذه المقدمة نعرض مسائل صرفية احتج فيها الصرفيون بالثقل والخفة ، من ذلك مسألة (حكم الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة) ، فمن المعروف أن الواو تحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة نحو (يَعِد) وأصلها: يَوْعِد ، و(يَصِل) وأصلها: يَوْصِل.

فقد ذهب البصريون إلى ((أن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحدًا منها طلبًا للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال)) (٣).

---

(١) الخصائص ١/٥٤.
(٢) الخصائص ١/٤٩ ــ ٥٠.
(٣) الإنصاف ٦٢٥.

جاء في (كتاب سيبويه): ((فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجَل وييَجَل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى (يَفعِل) فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها ، فهم كأنهم إنما يحذفونها مع (يَفعِل) ، فعلى هذا يجري ما كان على (فَعَل) من هذا الباب))[1].

وجاء في (المنصف): ((ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة فحذفوها استخفافًا))[2].

ويفصّل ابن يعيش هذا الأمر فيقول: ((ففاؤه التي هي الواو محذوفة نحو وعد يعد ، ووزن يزن ، والأصل يَوعِد ويَوزِن ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فحذفت استخفافًا ، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة ، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة ، والفعل أثقل من الاسم ، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم ، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه ، ولم يجز حذف الياء لأنه حرف المضارعة ، وحذفه إخلال[3] مع كراهية الابتداء بالواو ، ولم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة ، فلم يبق إلا الواو فحذفت ، وكان حذفها أبلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها))[4].

وقد نسب أبو البركات بن الأنباري إلى الكوفيين أنهم قالوا: إن الواو حذفت للفرق بين اللازم والمتعدي ((لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل

---

(١) الكتاب ٢٣٢/٢ ، وينظر المقتضب ٨٨/١ ، ودقائق للتصريف للقاسم بن سعيد المؤدب ٢٢١.

(٢) المنصف ١٨٤/١.

(٣) أي يخلّ بمعناها.

(٤) شرح المفصل ٥٩/١٠ ، وينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

لازم وإلى فعل متعدٍّ ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو ، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا وجب أن يفرق بينهما في الحكم ، فبقّوا الواو في مضارع اللازم نحو (وجِل يَوجَل ، ووحِل يَوحَل) وحذفوا الواو من المتعدي نحو (وعد يعِد ، ووزَن يزِن) وكان المتعدي أَولى بالحذف، لأن التعدي صار عوضًا من حذف الواو)) [١].

لكننا نجد أحد شيوخ الكوفيين وهو أبو العباس ثعلب يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من أن الواو حذفت للاستثقال ، جاء في (مجالس ثعلب): ((وأملى علينا أبو العباس: وعَد يعِد ، ووزَن يزِن ، كان يَوْزِن ويَوْعِد ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء ، ثم بنَوا الفعل على هذا فقالوا: يزِن ، ووجِل يَوجَل ، ثبت الواو لأن بعدها فتحة فلم يجتمع ما يستثقل)) [٢].

وإذا كان ما نسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين صحيحًا فماذا يقولون في الأفعال: (وجب يجِب ، ووقف يقِف) وما أشبههما وهي أفعال لازمة وقد حذف منها الواو ؟

وهذه الحجة نجدها عند المحدثين أيضًا . جاء في كتاب (دور البنية الصرفية): ((أما التفسير الحديث فيقول: إن السبب الرئيس لسقوط الواو والياء في الأفعال العربية هو ثقل النطق بها إذا أُتبعا بحركة من جنسهما أو بعيدة عنهما ، بغضّ النظر عن الحركة السابقة لهما)) [٣].

وهكذا نجد أن القدامى والمحدثين اتفقوا على أن حذف الواو إنما هو للثقل.

ومما احتج به علماء الصرف بالثقل والخفة ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه لا يجوز قلب الواو همزة إلا إذا اكتنف ألف الجمع واوان نحو

(١) الإنصاف ٦٢٤.
(٢) مجالس ثعلب ٢/٣٦٠.
(٣) دور البنية الصرفية ١١٥.

(أوّل وأوائل) وأصل (أوائل): (أواوِل) فكان ما قبلها وما بعدها واوًا فقلبت الواو الثانية همزة ، أما إذا اكتنفها ياءان أو واو وياء فلا يجوز عنده قلب حرف العلة الذي بعد الألف همزة ، بل يقول في جمع (بيّن): (بيايِن) لأنِ ما قبل الألف وما بعدها الياء ، وفي جمع (سيِّد): (سيَاوِد) لأن ما قبلها الياء وما بعدها الواو[1].

وحجته في ذلك ((أن الواوين أثقل من الياءين ومن الواو والياء ، والقلب لم يُسمَع إلا في الواوين نحو قولهم في جمع (أوّل): أوائل ، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته من الثقل))[2].

إننا نرى أنه احتج بالسماع عن العرب ، فالقلب لم يُسمَع إلا في الواوين كما مثّل ، وفسّر ذلك بأن العرب استثقلت أن يكتنف ألف الجمع واوان ، ولذا قلبت الواو الثانية همزة لتنأى عن الثقل في النطق .

ولذلك نراه يقول في مسألة افتراضية: إننا لو أردنا أن نصوغ من (قلتُ وجلتُ) مما أصل ألفه واو على وزن (فَوْعَل) لقلنا: قَوْوَل وجَوْوَل ، فإذا أردنا جمعه على (فواعِل) قلنا: قوائِل وجَوائِل ، والأصل: قَواوِل وجَواوِل ، ولكن اكتنف ألف الجمع واوان فقلبت الثانية همزة[3].

لكن ابن جني وغيره ذهبوا إلى فساد ما ذهب إليه الأخفش وقالوا إن (سيّد) تجمع على (سيائد) بقلب الواو همزة وليس على (سياوِد) كما زعم الأخفش ، واستدلوا على ذلك بالسماع أيضًا ، فقد روى المازني عن الأصمعي أن العرب قالت في جمع (عيّل): عيائل بالهمزة[4].

(١) ينظر المنصف ٢/٤٥، والممتع في التصريف ١/٣٤٤ ـــ ٣٤٥.

(٢) الممتع في التصريف ١/٣٤٥.

(٣) ينظر المقتضب ١/١٢٦.

(٤) ينظر المنصف ٢/٤٥ ، والممتع في التصريف ١/٣٤٥.

إنه في هذه الكلمة لم تكتنف ألف الجمع واوان ، بل اكتنفها واو وياء ، لأن أصل كلمة (عَيِّل): عَيْوِل ، لأنها من الفعل (عال يعول) ، وجمعها على (عياوِل) فقلبوا الواو همزة ، فدل ذلك على أن العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علّة سواء كانا واوين أم واوًا وياءً .

ولعل أبا الحسن لم يقف على رواية الأصمعي لأننا لا نرى لها أثرًا في توجيهه هذه المسألة ، فهو يرى أن القلب في الواوين لأنه سمع بذلك ، وأما الياء والواو فلم يُجز فيه القلب لعدم سماعه بذلك عن العرب ، فظن أن العرب لم تقل به بسبب الثقل ، ولو وقف على هذه الرواية لرأينا له تفسيرًا آخر ، إلا إذا كان حكم بشذوذ هذه الرواية وعدم تجويزه القياس عليها ، فإنه إن كان كذلك فكلامه فيه نظر ، لأن هذا يكون شاذًا ((لو كنتَ سمعتَهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع ، ثم رأيتهم قد همزوا (عيائل) فبهذا كان يمكن أن يقال: إن همزه شاذّ ، فأما ولم نرهم صححوا نظيره ــ وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع ــ فليس لك أن تحكم بشذوذه ، بل إذا جاء السماع بشيء وعضده القياس فذلك ما لا نهاية وراءه)) [1].

يقول المبرد: ((والنحويون أجمعون غيره لا يختلفون في إجراء الياء والواو والياءين مُجرى الواوين في هذا الباب)) [2].

وقد نسبوا هذا الرأي إلى الخليل وسيبويه ، جاء في (المنصف) أن ((الخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة ، فيقولان في جمع (فَوْعَل) من (قلتُ ، وبِعتُ)، و (فَيْعَل) منهما: (قوائل ، وبوائع ، وقيائل ، وبيائع)) [3].

(١) المنصف ١/٤٥ ــ ٤٦.

(٢) المقتضب ١/١٢٦.

(٣) المنصف ٢/٤٤، وينظر الكتاب ٤/٣٩١ (تحقيق عبد السلام هارون)

إن السماع حاديهم في هذه المسألة ، لكنهم فسروا تجويز العرب ذلك بالثقل فقالوا: ((وأصل هذا التغيير إنما هو لِما اجتمعت فيه واوان نحو (أوائل) وأصلها (أواوِل)، فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف ، وهو حرف كالنفَس ليس بحاجز حصين ، ووليت الآخرة من الواوين آخر الكلمة همزوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة نحو جمع (واصل ، أواصل) ثم شبّهوا الياءين ، والياء والواو ، بالواوين ، لأن فيهما ما فيهما من الاستثقال فهمزوا لذلك)) [(١)].

وقد تمر بنا مسائل يحتج فيها كلّ من الفريقين المتنازعين بالثقل والخفة ، ولكن قد يحصل الخلاف في وجه الاحتجاج ، من ذلك مسألة (صياغة اسم الفاعل من الفعلين (جاء ، وشاء) وأضرابهما)، فمن المعروف أنه إذا أريد صياغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف قلبت عينه همزة نحو (قال قائل ، وباع بائع) فإذا كان الفعل الأجوف مهموز اللام نحو (جاء ، شاء) وصيغ اسم الفاعل منه اجتمعت همزتان في الكلمة: الهمزة التي هي لام الكلمة والهمزة المبدلة من العين ، فيقال: جاء جائئ ، وشاء شائئ ، فتصير الكلمة ثقيلة لتوالي الهمزتين ، ولا بد من التخلص من ذلك .

وقد حصل الخلاف في طريقة التخلص من تواليهما ، أما الخليل فقد ذهب إلى أن طريقة التخلص هو وضع عين الكلمة مكان لامها ، ولامها مكان عينها لتصير الكلمة على وزن (فالِع) فلا تقلب حينئذ عين الكلمة همزة ، لأن الياء إذا تأخرت عن موضعها فلا تقلب همزة ، وحينئذ فلا تلتقي همزتان ، وإنما يصير اسم الفاعل من (جاء): جائي ، ومن (شاء): شائي ، ثم حذف ياء المنقوص فصارت (جاءٍ ، وشاءٍ) والوزن (فالٍ) [(٢)].

---

(١) المنصف ٢/٤٤ ـ ٤٥.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ـ ابن إياز ـ صفحة ١٢٧ ، وينظر الكتاب ٢/٣٧٨ وشرح مختصر التصريف العزي ١٧٦.

((وجته من وجهين:

الأول: أنه لولا تقدير ذلك للزم توالي إعلالين : قلب العين همزة ، وقلب اللام ياءً ، وذلك مرفوض.

والثاني: أن العرب تؤخر العين المعتلة إلى موضع اللام فيقولون في موضع (شائك السلاح): شاكي السلاح ، وفي هاير: هارٍ)) [١].

أما سيبويه فقد اتفق مع شيخه الخليل على استثقال اجتماع الهمزتين ، لكنه خالفه في طريقة التخلص من ذلك ، فذهب إلى أن طريقة التخلص من تواليهما قلب الأخيرة ياء ، وهي لام الفعل عنده ، ثم فعل بها ما فعل بنحو (قاضٍ) من أي اسم منقوص والوزن (فاعٍ). جاء في (الكتاب): ((وأما الخليل فكان يزعم أن قولك: جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة ، وقال: ألزموا ذلك هذا واطّرد فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قولهم:

لاثٍ بها الأَشاءُ والعُبْرِيُّ[٢].

وقال (لطريف بن تميم العنبري):

فتعرفوني أنني أنا ذاكـــمُ   شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ)) [٣]

وجاء فيه أيضًا: ((وليس يكون ههنا قلبٌ كما كان في (جاءٍ) لأنه ليس ههنا شيء أصله الواو ولا الياء ، فإذا جعلته طرَفًا جعلته كياء قاضٍ ، وإنما الأصل ههنا الهمز ، فإنما أجري جاءٍ ــ في قول من زعم أنه مقلوب ــ مُجرى لاثٍ ، حيث قلبوا الواو كراهية الهمزة وليس ههنا شيء يهمز أصله غير الهمز)) [٤].

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ١٢٧ ، وينظر الكتاب ٣٧٨/٢ .

(٢) اللاثي: الكثير الملتف ، الأشاء: صغار النخل واحدتها أشاءة ، العبري: ما ينبت من الضال على شطوط الأنهار [الكتاب ــ تحقيق هارون ٤٦٦/٣]

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢ ، وينظر شرح مختصر التصريف العزي ١٧٦.

ويظهر أثر الخلاف في الوزن ، فوزنها على مذهب سيبويه: فاعِل ، وعلى مذهب الخليل: فالِع لأنه مقلوب . وآلَ هذا الأمر إلى أن في المحذوف قولين: قول سيبويه: اللام ، وقول الخليل: العين[1].

والذي حمل الخليل على ادّعاء القلب كثرة العمل في مذهب سيبويه ، فكلمة (جاءٍ) مثلاً في مذهب سيبويه أصلها (جايِيء) لأن الألف أصلها ياء ، ثم قلبت الياء همزة فصارت (جائئ) ثم قلبت الهمزة الثانية ياء فصارت (جائي) وهو اسم منقوص حذف ياؤه فصار (جاءٍ). وفي مذهب الخليل أصلها (جائئ) فقلب بوضع عين الكلمة مكان لامها ، ولامها مكان عينها فصارت (جائي) ثم (جاءٍ)، ((فمذهب سيبويه فيه زيادة عمل على مذهب الخليل ، فلذلك تكلّف القلب)) [2].

وقد اختلف ترجيح العلماء للرأيين ، أما ابن عصفور فقد ذهب إلى أن ((كلا المذهبين حسن)) [3]. وأما أبو علي الفارسي فقد رجح رأي الخليل ، لأن رأي سيبويه يترتب عليه الجمع بين إعلالين: أحدهما: قلب العين همزة ، والثاني: قلب الهمزة ياءً .

وأما رأي الخليل فإنه يترتب عليه إعلال واحد وهو تقديم اللام على العين[4].

وذهب ابن عصفور إلى أن ترجيح أبي علي الفارسي حسن ، غير أن السماع يشهد لمذهب سيبويه، ((وذلك أن من العرب من يقول: (شاكٌ) و (لاثٌ) فيحذف العين من (شائك) و (لائث) ، ومنهم من يقول: (شاكٍ) و (لاثٍ) ــ كما تقدم ــ فيقلب ، والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف ،

(١) ينظر الأشباه والنظائر ــ السيوطي ٤٥/١.

(٢) الممتع في التصريف ٥٠٩/٢.

(٣) الممتع في التصريف ٥١٠/٢.

(٤) ينظر التكملة ٥٩٥ ــ ٥٩٦.

وكلهم يقول: (شائك) و (لائث)، فلما وجدنا العرب كلها تقول: (جاءٍ) ولا تحذف علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله ، إذ ليس من لغتهم القلب ، ومن لغتهم البقاء على الأصل . وأما في لغة القالبين في (شاكٍ) و (لاثٍ) فيحتمل أن يكون مقلوبًا ويحتمل أن يكون باقيًا على أصله . فقد حصل إذًا ما ذهب إليه سيبويه سماعًا ، وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به فهو محتمل)) [١].

واختار الرضي مذهب سيبويه فقال: ((وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين، وذلك لأنه إنما يحترَز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدّى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو (مَقْوُول) إلى ما قبلها ــ وإن كان مؤديًا إلى اجتماع الساكنين ــ لم يجتنب لمّا كان هناك سبب مزيل له وهو حذف أولهما. وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإن ما دعا الخليلَ إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداءُ ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام نحو شاكٍ وشواعٍ في شائك وشوائع لئلا يهمز ما ليس أصله الهمز)) [٢].

ومن المعاصرين رجح الدكتور عبد الفتاح الحموز رأي سيبويه فقال: ((وهو قول أظهر من مذهب الخليل ، لأن فيه حملاً للفظة على ظاهرها ، فلا ضرورة تدعو إلى ادّعاء القلب ، ولعلّ ما يعزّز ما نذهب إليه أن كثيرًا من التصريفيين الذين أشاروا إلى أدلّة القلب باختصار شديد كالبطليوسي وابن جني وابن عصفور ــ مثلاً ــ لم يذكروا ما عدّه الخليل بن أحمد قياسًا)) [٣].

---

(١) الممتع في التصريف ٢/٥١١.
(٢) شرح الرضي على الشافية ١/٢٥.
(٣) ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ــ الدكتور عبد الفتاح الحموز ــ صفحة ٦٢ ــ ٦٣.

وهكذا رأينا أن الخليل وسيبويه اتفقا على أن العرب تخلصت من اجتماع الهمزتين لما يترتب على ذلك من ثقل في النطق ، ولكن حصل الخلاف في طريق التخلص من تواليهما .

الاحتجاج بالسبر والتقسيم :

يعرّف السيوطي (السبر والتقسيم) فيقول: ((والسبر والتقسيم أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها ، أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه)) (١).

وقد ذكر أبو البركات بن الأنباري أن الاستدلال بالسبر والتقسيم يكون على ضربين: ((أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعًا فيبطل بذلك قوله . . .

والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله)) (٢).

أما الضرب الثاني فلم أقف على مسائل صرفية احتج به علماء الصرف في تلك الحقبة .

وأما الضرب الأول فقد استدل به البصريون في ردهم مذهب الكوفيين الذي يجيز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة(٣).

يقول البصريون: ((إنما قلنا: إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين ، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ، لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخلُ: إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تقر ساكنة ، بطل أن تحذف

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٩.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو ١٢٧ ــ ١٢٨.

(٣) ينظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ــ الدكتور محمد خير الحلواني ــ صفحة ٢٨٧.

الألف لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون لأنه لا يعلم: هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقر ساكنة لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج وذلك لا يجوز . . .

وكذلك أيضًا يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يخلُ ، إما أن تُبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداهما في الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول (يفعلان).

بطل أن تبين النونين مظهرتين لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين وذلك لا يجوز ، وبطل أن تدغم إحداهما في الأخرى لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك ، فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ، فيؤدي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة وذلك لا يجوز ، وكان أيضًا يؤدي إلى اللبس ، لأنه لا يخلو ، إما أن تحرك اللام بالفتح أو الضم أو الكسر ، فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد الذي لحقته النون الشديدة نحو (تضربَنَّ يا رجل)، وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع نحو (تضربُنَّ يا رجال) وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة نحو (تضربِنَّ يا امرأة) فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ، لأنه لا يخلو ، إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف ، بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين ، لأنها تجري مجرى نون الإعراب وذلك لا يجوز ، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف لأنه يجتمع ساكنان على غير حده ، لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز)) (١).

* *

وقد استعمل البصريون هذا الضرب أيضًا في ردهم مذهب الكوفيين الذاهب إلى أن ما زاد على ثلاثة أحرف ففيه زيادة ، فإن كان على أربعة

---

(١) الإنصاف ٥٢٤ ــ ٥٢٥، وينظر الكتاب ١٥٧/٢ ، والمقاصد الشافية ٥٦٣/٥ ــ ٥٦٤.

أحرف نحو (جعفر) ففيه زيادة حرف واحد ، وإن كان على خمسة أحرف نحو (سفرجل) ففيه زيادة حرفين . قال البصريون: ((لا يخلو الزائد في (جعفر) من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم ، فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه (فَعْلَر) لأن الزائد يوزن بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه (فَعْفَل)، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه (فَعَّل)، وإن كان الزائد الجيم وجب أن يكون وزنه (جَعْفَل) . . . وإذا كان هذا لا يقول به أحد ، دلّ على أن حروفه كلها أصول)) (١).

الاحتجاج بالاستغناء :

والمقصود بالاستغناء هنا: العدول عن استعمال لفظة إلى استعمال لفظة أخرى ، فقد يفسر الصرفيون سبب عدم استعمال العرب كلمة ما باستعمالهم كلمة أخرى بدلاً منها ، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن الاسم الموصول (اللاتي) لا يصغر،وقد احتج على ذلك باستغنائهم عنه بـــ (اللَّتَيّات). جاء في (الكتاب): ((واللاتي لا تُحقَّر ، استغنوا بجمع الواو إذا حقّر عنه وهو قولهم: اللَّتَيّات ، فلما استغنَوا عنه صار مسقطاً)) (٢).

ومعنى ذلك أن (اللَّتَيّات) جمع سلامة لـــ(اللَّتَيّا) والأخيرة تصغير (التي) فاستغنوا بهذا الجمع عن تصغير (اللاتي) و (اللائي) (٣).

وكذلك فقد ذهب إلى عدم جواز تصغير الاسم الموصول (مَن) بحجة أنه استغني عنه بتصغير (الذي). يقول سيبويه: ((فـــ(مَن) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذي) لأنه إنما أريد به معنى (الذي) وقد استغني عنه بتحقير (الذي) (٤)، والاسم الموصول (الذي) يصغر على (اللَّذَيّا).

---

(١) الإنصاف ٦٣٥ ــ ٦٣٦، وينظر الكتاب ٢/٣٥٤.
(٢) الكتاب ٢/١٤٠.
(٣) ينظر المقتضب ٢/٢٩٠.
(٤) الكتاب ٢/١٤٠.

الاحتجاج بالظاهر :

وهذا النوع من الاحتجاج وجدناه في الحكم على أوزان بعض الكلمات ، ومن أمثلته ما ذكرناه من احتجاج البصريين على أن وزن (سَيِّد) و (مَيِّت) ونحوهما هو (فَيعِل)، فقد ذكرنا أن حجتهم في ذلك هي أن ((الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن)) [(١)].

ومن أمثلته أيضًا ما ذهب إليه البصريون في وزن (صمحمح) و (دمكمك) [(٢)]، إذ ذهبوا إلى أن وزنهما هو (فَعَلْعَل) محتجين على ذلك بأن الظاهر أن عين الكلمة ولامها تكررتا فيه[(٣)]. جاء في (المقتضب): ((ولو قال لك: ابن لي من (ضرب) مثل (صَمَحْمَح) لقلت: ضَرَبْرَب ، لأنه إنما قال لك: كرر العين واللام فأجبته على شرطه)) [(٤)].

الاحتجاج بالأحكام والقواعد الصرفية :

من البدهي أن علماء الصرف وضعوا لعلم الصرف أحكامًا وقواعد ساروا على وفقها في تقعيد أحكام علم الصرف وقواعده ، وهناك مسائل احتج فيها علماء الصرف على صحة مذهبهم بهذه الأحكام الصرفية، ومن هذه الأحكام ((أن زيادة الحروف مما يشترك فيه الاسم والفعل ، وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة ، لأن الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف)) [(٥)].

---

(١) الإنصاف ٦٤٠.

(٢) دمكمك : الدمكمك من الرجال والإبل: القوي الشديد.

(٣) ينظر الإنصاف ٦٣٠ ــ ٦٣٣، وارتشاف الضرب ــ أبو حيان ١٩٣/١.

(٤) المقتضب ٢٠٧/١ .

(٥) شرح المفصل ١٤١/٩.

جاء في (المنصف) أن ((الحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول))[١].

وجاء في (الممتع في التصريف) أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء ذكر منها الحروف وما شبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء [٢].

وقد استدلّ الكوفيون بهذا الحكم على أن اللام الأولى في (لعلّ) أصلية فقالوا: ((إنما قلنا إن اللام أصلية لأن (لعلّ) حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ، لأن حروف الزيادة إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكَم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال)) [٣].

وقد لاحظت في هذا النوع من الاحتجاج ما يأتي :

١ــ هناك مسائل صرفية حصل فيها الخلاف بسبب اختلاف علماء الصرف فيما وضعوه من أحكام صرفية ، مثال ذلك مسألة (صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف)، فمن المعلوم أن اسم المفعول يأتي من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول)، فاسم المفعول ــ مثلاً ــ من الفعل الثلاثي (بِيعَ): مَبْيُوع، ومن الفعل (قيل): مَقْوُول ، ثم حصل إعلال في الكلمتين وذلك بأن نقلت ضمة الياء في (مَبْيُوع) وضمة الواو في (مَقْوُول) إلى ما قبلهما لأنه حرف صحيح ، وهو أولى بالحركة من حرف العلة ، وحينئذ يلتقي ساكنان: الياء والواو في (مَبُيْوْع) والواوان في (مَقُوْوْل) ولا بد من حذف أحدهما، أما (مَقُوْوْل) فعلى مذهب سيبويه أن الواو الثانية ــ وهي واو مفعول ــ أوْلى بالحذف ، وعند حذفها تصير الكلمة (مَقُول).

وعلى مذهب الأخفش أن الواو الأولى ــ وهي عين الكلمة ــ أَوْلى بالحذف ، وعند حذفها تصير (مَقُول) أيضًا .

---

(١) المنصف ١/٧.
(٢) ينظر الممتع في التصريف ١/٣٦.
(٣) ينظر الإنصاف ١٨٠.

وأما (مَبْيُوْع) فعلى مذهب الخليل وسيبويه تحذف واو (مفعول) أيضًا لتصير كلمة (مَبُيْع) ثم تقلب الضمة كسرة لتناسب الياء فتصير (مَبِيع).

وعلى مذهب الأخفش تقلب الضمة في (مَبْيُوْع) كسرة ، ثم تحذف الياء لالتقائها ساكنة مع الواو فتصير الكلمة (مَبِوْع) ، ثم تقلب الواو ياءً لتناسب كسرة الحرف الذي قبلها فتصير (مَبِيع) (١).

إننا نلاحظ أن مصير الكلمتين وأضرابهما واحد ، ولكن الخلاف في الأوْلى بالحذف ، فيرى الخليل وسيبويه أن واو (مَفْعول) أَولى بالحذف ، ويرى الأخفش أن عين الكلمة أَولى بالحذف.

ويظهر أثر الخلاف في الوزن ، إذ إن (مَقُول) عند الخليل وسيبويه: مَفُعْل ، وعلى مذهب الأخفش: مَفُول ، ووزن (مَبِيع) عند الخليل وسيبويه: مَفِعْل ، وعند الأخفش: مَفِيل.

وما يهمنا هنا هو أن نقف على حجة كل من الفريقين ، أما الخليل وسيبويه فقد احتجا لمذهبهما بأن حذف الواو أَولى لأنها زائدة ، بخلاف عين الكلمة فهي حرف أصلي، والحكم عندهما أن الحرف الزائد أَولى بالحذف من الحرف الأصلي.

وقد تكون حجتهما أيضًا ((أن تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف)) حيث إن مذهبهما أبدًا اعتبار قلة التغيير(٢).

وأما الأخفش فقد احتج لمذهبه بأن واو (مفعول) زيدت لمعنى المفعول، فوجب المحافظة عليها ، بخلاف عين الكلمة فإنها لغير معنى ، والحكم عنده أن الأسهل حذف ما لا معنى له(٣).

---

(١) ينظر الكتاب ٣٦٣/٢، والمقتضب ١٠٠/١، وارتشاف الضرب ٣٠٦/١ ــ ٣٠٧.
(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ١٥٤.
(٣) ينظر المنصف ٢٨٧/١ ــ ٢٨٨، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/١ ــ ٣١٦، والممتع في التصريف ٤٥٤/٢ ــ ٤٥٦.

لكن الخليل وسيبويه يريان أن واو (مفعول) ليست وحدها الدالة على المفعول ، لكنها تشترك مع الميم في الدلالة ، بل يريان أن دلالة الميم أقوى ، بدليل أنها ((تنفرد بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة نحو مُخرَج ومُدحرَج ومُستخرَج وليست الواو كذلك ، وإذا كان حكم الميم حكم الواو في هذا المعنى جاز حذف الواو اجتزاء بإحدى الدلالتين))[١].

ويرى أبو عثمان المازني أن ((كلا القولين حسن وجميل ، وقول الأخفش أقيس))[٢].

أما ابن جني فقد أبدى إعجابه برأي الأخفش وكاد رأيه يرجح عنده على رأي الخليل وسيبويه . يقول ابن جني: ((وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه وانفصاله من الزيادة فعجب من العجب ، وقوله في هذا يكاد يَرجَح عندي على مذهب الخليل وسيبويه ، وذلك أن له أن يقول: إن واو (مفعول) جاءت لمعنى ــ وهو المد ــ والعين لم تأت لمعنى ، فحذفُ العين التي لم تأت لمعنى وتبقية ما جاء لمعنى ــ وهو الواو الزائدة ــ أولى))[٣].

ويبدو أن رأي الخليل وسيبويه هو رأي جمهور البصريين ، ولذا فقد لاحظ الدكتور محمد خير الحلواني أن البصريين قد تناقضوا في أحكامهم ، يقول الحلواني: إن البصريين ((يذهبون إلى أن التاء الأولى من المضارع (تتلون) لا يجوز حذفها لأنها ذات معنى[٤]، وعلى هذا الأساس لم يجز المبرد أن تكون لام الجر في (لاه أبوك) هي المحذوفة لأنها جاءت لمعنى[٥]، ولكننا نجدهم يتناقضون مع أنفسهم إذا نظرنا إليهم على أنهم يشكّلون مذهبًا بصريًّا

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣١٦/١.

(٢) المنصف ٢٨٨/١.

(٣) م . ن ٢٨٩/١.

(٤) ينظر الإنصاف (مسألة:٩٦) ــ صفحة ٥١٨.

(٥) ينظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ــ الدكتور مازن المبارك .

واحدًا ولم نضع في حسابنا الفروق اللغوية ، فالخليل وسيبويه يجيزان حذف واو (مفعول) في مبيع ومقول على الرغم من أنها جاءت لمعنى اسم المفعول)) [١].

والحق فيما ذهب إليه.

٢ـ قد يستدل كل فريق على صحة مذهبه بحكم يراه ، من ذلك ما ذهب إليه سيبويه من ((أنه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلة ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البدل،كأن التصغير قام مقام العلة)) [٢].

واستدل بهذه القاعدة على عدم جواز رد (مُتّعِد) و (مُتّزِن) و (مُتّسِر) إلى أصلها عند التصغير ، فإذا صغرت هذه الكلمات حذفت تاء الافتعال وبقيت التاء الأولى على حالها فتقول (مُتَيعِد ، ومُتَيزِن ، ومُتَيسِر) [٣].

وأما أبو إسحاق الزجاج فقد ذهب إلى أنه إذا وجب الإبدال في كلمة ثم صغرتها عادت الواو والياء إلى أصلها لأن التاء تحذف في التصغير ، فإذا صغرت الكلمات المذكورة آنفًا قلت: مُوَيعد ، ومُوَيزن ، ومُيَيسر) لأن (مُتّعد) من الوعد ، و (متّزن) من الوزن ، و (مييسر) من اليسر [٤].

ولعل الصواب ما ذهب إليه الزجاج لأن الكلمات المذكورة آنفًا أبدلت فيها الواو والياء تاءً لوقوع تاء الافتعال بعدها ، فإذا صغرتها حذفت التاء كما تحذفها في (مرتدع) و (مجتمع) عند تصغيرهما فتقول: مُرَيدع ومُجَيمِع [٥] فتعود الواو والياء إلى أصلهما.

---

(١) الخلاف النحوي ٣٧٠.

(٢) شرح المفصل ١٢٣/٥.

(٣) ينظر الكتاب ١٢٨/٢ ــ ١٢٩، وشرح المفصل ١٢٣/٥.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٢٣/٥، وشرح الرضي على الشافية ٢١٦/١.

(٥) ينظر شرح المفصل ١٢٣/٥، وشرح الرضي على الشافية ٢١٦/١.

ومن القواعد الصرفية التي وضعوها وكان لها الأثر في الاحتجاج قولهم: إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها[1] ، فقد استدل الكسائي بهذه القاعدة على أن وزن كلمة (ناس): فَعَل ، وأصلها: نَوَس ، واستدل على هذا بأن تصغيرها نُوَيس كبُوَيب ، وأنه لو كان أصلها (فُعال) لقيل في تصغيرها: أُنَيس ، كما يقال في تصغير غراب: غُرَيب[2].

الاحتجاج بأصل الكلمة :

ونقف على هذا النوع من الاحتجاج في تقدير أوزان بعض الكلمات ، فمن الكلمات ما اختلفوا في أوزانها لاختلافهم في أصلها ، من ذلك مسألة وزن كلمة (إنسان)، إذ اختلف النحاة في وزنها ، فقال الكوفيون: وزنها (إفعان) وقال البصريون: وزنها (فِعْلان)، أما الكوفيون فاحتجوا على مذهبهم بأن قالوا: ((إن الأصل في (إنسان): إنسيان، على (إفعِلان) من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء ـــ التي هي اللام ـــ لكثرته في استعمالهم)) [3].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: ((إنما قلنا إن وزنه (فِعْلان) لأن (إنسان) مأخوذ من الإنس ، وسمي الإنس إنسًا لظهورهم . . . وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ، ولا ألف ونون فيه موجودتان ، فكذلك الهمزة أصلية في (إنسان). . . وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ، فلهذا قلنا: إن وزنه (فِعْلان))) [4].

* *

(١) الإنصاف ٦٢٥.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢ ، ١٩٤.

(٣) الإنصاف ٦٥٢.

(٤) الإنصاف ٦٥٢ ـــ ٦٥٣، وينظر المقتضب ١٣/٣.

ومن الكلمات التي اختلفوا في أوزانها واحتجوا بهذا النوع من أنواع الحجج كلمة (دم)، إذ ذهب سيبويه وغيره من العلماء إلى أن أصل (دَم): دَمْي ساكن العين ، فهي على وزن (فَعْل) [1]، ((قالوا: لأن الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على الحركة من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة. قالوا: وليس ظهور الحركة في قولنا (دمَيان) دليلاً على أن العين متحركة في الأصل ، لأن الاسم إذا حذفت لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ثم أعيدت اللام في بعض تصاريف الكلمة ألزموا العين الحركة لإلفهم الحركة فيها إذا قالوا دمٌ ودمًا وبدمٍ)) [2].

أما المبرد فقد ذهب إلى أن أصلها (دَمَيٌ) بفتح عين الكلمة ، فهي على وزن (فَعَل) [3]، واستدل على مذهبه بقول الشاعر:

فلو أنّا على حَجَر ذُبِحْنا　　　جرى الدَّمَيان بالخبر اليقين

فإنه لما رد الحرف المحذوف أتى به متحركًا[4].

وقد ذهب إلى ذلك لأن مصدر (فَعِل يَفعَل) لا يكون إلا على (فَعَل)، فكما قالوا: فَرِق يَفرَق فَرَقًا، قالوا أيضًا: دَمِي يدْمَى دَمًا .

وقد اعترضوا على قول المبرد وقالوا: إن (دمًا) ذات ، والمصدر حدث، فهذا غير ذاك[5]. جاء في (النكت): ((والذي احتج به المبرد لا يلزم ، لأن الكلام في الدم المسفوح لا في المصدر)) [6].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/١٩٠، والمقتضب ٣/١٥٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٣) ينظر المقتضب ١/٢٣١ ـ ٢٣٢، و ٣/١٥٣، والانتصار ٢١٠ ـ ٢١١.

(٤) ينظر المقتضب ١/٢٣١.

(٥) ينظر المنصف ٢/١٤٨.

(٦) النكت ٢/٨٩٩.

وجاء في (الانتصار): ((قال أحمد: أما حكمه على (دَمٍ) أنه فَعَل محرّك العين من أجل أن المصدر من (دَمٍ) يأتي على (فَعَل) نحو فَرِقت فَرَقًا ، فدم ليس بمصدر فتحمله على فَعَل ، وإنما هو اسم ليس في ذلك خلاف)) [1].

ومن ذلك أيضًا موضوع النسب إلى ما حذف منه فاء الكلمة كشية ودية، فقد كان أبو الحسن الأخفش يرد الكلمة إلى أصلها ويعيد ما سقط منها عند النسب إليها ، ففي شِية ودِية يعيد ما سقط منهما وينسب إلى وَشْية ووَدْية فيقول وَشْيِيّ ووَدْيِيّ ، وحجته أن العين أصلها السكون ، وإنما تحركت عند حذف الفاء منها ، فإذا أُعيدَ ما سقط منها عادت إلى أصلها وهو السكون)) [2].

وكذلك سيبويه يعيد الحرف المحذوف لكنه يقول في النسب إلى شِية: وِشَوِيّ ، وإلى دِيَة: وِدَوِيّ ، ((وذلك أن أصله وشية وودية فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت الواو ، لأن الفعل قد اعتلّ بحذفها في يشي ويدي ، فبقي شية ودية كما ترى ، فلما نسبت إليهما حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة ، فبقي الشين والياء ، ولا عهد لنا باسم على حرفين الثاني منهما حرف مد ولين، ووجب زيادة حرف ليصير إلى ما عليه الأسماء المتمكنة ، فكان رد المحذوف أولى من زيادة حرف غريب ، فردت الواو مكسورة على أصلها ، وبقيت العين مكسورة أيضًا ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألف، ثم قلبت الألف واوًا كما فعلت في عمٍ وشجٍ فقلت: عمويّ وشجويّ ، وإنما أبقوا الكسرة في العين لأن قاعدة مذهب سيبويه أن الاسم إذا دخله حذف ولزم الحرف المجاور الحركة ثم ردّ المحذوف لعلة أو ضرورة فإنه يبقي الحركة فيه ولا يزيلها ، فتقول في

(١) الانتصار ٢١٠ ــ ٢١١، وينظر الأصول في النحو ــ ابن السراج ٣/٣٢٣.

(٢) شرح المفصل ج٦ص٤، وينظر المقتضب ٣/١٥٦ ــ ١٥٧، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٧ ــ ١٩٥٨.

غد: غدويّ ، وفي يد: يدويّ فتفتح العين منهما وإن كان أصلها السكون)) [١].

جاء في (كتاب سيبويه): ((وتقول في الإضافة إلى شِية: وِشَويّ ، لم تسكن العين ، كما لم تسكن الميم إذا قلت دَمَويّ ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَويّ)) [٢].

وقد ذهب أبو العباس المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه [٣]، ((والوجهان جيدان ، وعلتاهما متكافئتان)) [٤]. لأننا لا نجد من السماع ما يرجح أحد المذهبين.

الاحتجاج بالجمع:

يستعمل علماء الصرف هذا النوع من الحجج لمعرفة الحرف الزائد من الأصلي في الكلمة ، مثاله ما ذهب إليه المازني وغيره من أن الميم في (منجنيق) من نفس الكلمة والنون الأولى زائدة ، مستدلين على ذلك بجمعهم لها على (مجانيق)، فتذهب النون في جمع التكسير كما تذهب تاء (عنكبوت) إذا جمعتها على (عناكب) [٥].

وقد أجراها أبو الفتح ابن جني مجرى الياء في (عيضموز) إذا قلت: عضاميز [٦].

ولم يتفق ابن جني مع المازني في رأيه الذاهب إلى أن النون في التكسير تذهب كما تذهب تاء (عنكبوت) إذا جمعتها على عناكب ، بحجة ((أنه ليس بقولهم (عناكب) يُعلَم لا محالة أن التاء في (عنكبوت) زائدة ، وإنما يُعلَم ذلك

---

(١) شرح المفصل ج٦ص٣ ــ ٤، وينظر المقتضب ٣/١٥٦.

(٢) الكتاب ٢/٨٥.

(٣) المقتضب ٣/١٥٦.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢/٦٠٠.

(٥) المنصف ١/١٤٦.

(٦) المنصف ١/١٤٧.

بقولهم (عنكب) في معناه ، وقالوا أيضًا (عنكباء) فبهذا يُقطَع على زيادة التاء في (عنكبوت) لا بما ذهب إليه أبو عثمان)) (١).

جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: ((فأما (منجنيق) فالميم فيه أصل والنون بعدها زائدة لقولهم في جمعه (مجانيق) و (مجانق) فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها ، وإذا ثبت أن النون زائدة قضي على الميم بأنها أصل لئلا يجتمع زائدان في أول اسم ، وذلك معدوم إلا ما كان جاريًا على فعله نحو (منطلق) و (مستخرج) وهذا مذهب سيبويه والمازني ، ووزنه عندهما فنعليل كعنتريس)) (٢).

وقد استدل أبو عثمان المازني على زيادتها أيضًا بما رواه ((عن التوّزي عن أبي عبيدة قال: سألت أعرابيًا عن حروب كانت بينهم فقال: ((كانت بيننا حروب عُون تفقأ فيها العيون مرة ، ثم نُجنَق ، وأخرى نُرْشَق)) يقول ابن دريد: ((فقوله (نُجنَق) دل على أن الميم زائدة ، ولو كانت أصلية لقال: نُمَجْنَق)) (٣).

الاحتجاج بأمن اللبس:

((يُعَدّ (أمن اللبس) من الضوابط التي يحتكم إليها أحيانًا في صوغ الأبنية ، ويبرز دوره غالبًا عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبانٍ متطابقة تمثل مجموعات مختلفة (اسم ، صفة / اسم ، فعل) مما يجعل التمييز بينها صعبًا ، فيتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها ليؤمن اللبس ويحصل التمييز بين الأبنية . . . ويتضح اعتماد هذا الضابط من خلال وسيلتين:

١ـ العدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى يؤمن معها اللبس.

---

(١) المنصف ١/١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) شرح المفصل ٩/١٥٢، وينظر كتاب سيبويه ٢/٣٤٤. العنتريس: الداهية.

(٣) المنصف ١/١٤٧.

٢ــ اللجوء إلى بعض التغييرات الصوتية التي يتحقق معها أمن اللبس))[١].

ومن أمثلته تصغير (هؤلاء)، فقد قالوا في تصغير (أُولى) المقصورة: أُولَيّا.والضمة في (أُولَيّا) هي التي كانت في (أُولى) وليست ضمة التصغير، ولذا زادوا الألف بدلاً من الضمة.

وأما (أولاء) بالمد فقد صغروها على (أُولَيّاء)، قال الشاعر:

من هؤليّائكنّ الضال والسمر

فــ (ها) للتنبيه ، و (كنّ) لمخاطبة الإناث ، والمصغر (أُولَيّاء) .

وما حصل هو أن قلبت الألف ياء وأدغمت في ياء التصغير لتصير (أُولَيّ)،كما صغروا (رداء) على (رُدَيّ)، و (عطاء) على (عُطَيّ) بحذف الهمزة المنقلبة عن الواو أو الياء ، ثم زيد الألف على آخره ليصير (أُولَيّا)، وبذا سيلتبس بتصغير (أُولى) المقصورة .

ولأمن اللبس زيدت ((ألف العوض قبل الهمزة بعد الألف ، فانقلبت ألف (أولاء) ياء، كألف (حمار) إذا قلت: حُمَيِّر ، لكنه لم تُكسَر الياء كما كُسِرت في نحو حُمَيِّر لتسلم ألف العوض فصار (أُولَيّاء)))[٢].

ومنه تصغير اسم الإشارة (ذِه) فقد صغروها على (تَيّا) ((كأنك صغرت (تا)، ولا تصغر (ذِه) على لفظها ، لأنك إذا صغرت (ذا) قلت (ذَيّا)، فلو صغرت (ذي) فقلت (ذَيّا) لالتبس المؤنث بالمذكر ، فصغروا ما يخالف فيه المؤنث المذكر))[٣].

---

(١) دور البنية الصرفية ــ صفحة ٨٤.

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢٨٧/١ ــ ٢٨٨، وينظر المخصص ١٠٤/١٤ ــ ١٠٥، وشرح المفصل ١٤٠/٥.

(٣) الكامل ١٠٢٢/٢، وينظر المقتضب ٢٨٧/٢ ــ ٢٩١ (للتأكد)

الخلاف في وزن كلمة لعلة نحوية :

قد يحتدم الخلاف ويتسع ما بين الصرفيين في وزن كلمة وذلك لوجود علة نحوية فيها. مثال ذلك خلافهم في وزن (أشياء)، فقد اختلفت الآراء وتشعبت في وزنها.

إن الذي يبدو للوهلة الأولى أن وزنها لا يختلف عن وزن (أسماء) جمع اسم، لكن (أسماء) مصروفة ، قال تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ النجم ٢٣ وقال : ﴿ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ الأعراف ٧١ بتنوين (أسماء)، أما (أشياء) فهي ممنوعة من الصرف، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ المائدة ١٠١ بجر (أشياء) بالفتحة نيابة عن الكسرة[1].

من هنا وقفوا على هذه الكلمة ليعرفوا أصلها وسبب منعها من الصرف.

فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (أشياء) أصلها (شيئاء) مثل (حمراء)، أي أنها على وزن (فَعْلاء) فقلبوا لام الكلمة إلى فائها وقالوا (أشياء)، فهي عندهما على وزن (لَفْعاء). جاء في (الكتاب): ((وسألته[2] عن مَسائية فقال: هي مقلوبة ، وكذلك أشياء وأشاوى ، ونظير ذلك من المقلوب قِسِيّ ، وإنما أصلها قُوُوس ، فكرهوا الواوين والضمتين . . .

وكان أصل أشياء: شيئاء ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُره من الواو، وكذلك أشاوى أصلها أشايا ، كأنك جمعت عليها إشاوة ، وكأن أصل إشاوة شيئاء ، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو . . . وجميع هذا قول الخليل))[3].

---

(١) شذا العرف ــ صفحة ٢٣.

(٢) أي الخليل.

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢ ــ ٣٨٠ ، وينظر المقتضب ٣٠/١.

وقد ذهب المازني إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، جاء في (المنصف): ((قال أبو عثمان: وقال (أشياء) فعلاء مقلوبة ، وكان أصلها (شيئاء) مثل (حمراء) فقلب فجعل الهمزة التي هي لام أولاً فقال: (أشياء) كأنها (لفعاء) ثم جمع فقال: (أشاوى) مثل (صحارى) فأبدل الياء واوًا)) (١).

يقول الدكتور رشيد العبيدي: إن سبب تبني المازني رأي الخليل وسيبويه أنه يتفق ومذهبه القياسي في الصرف(٢).

وجاء في (مشكل إعراب القرآن): ((قال الخليل وسيبويه والمازني: أشياء أصلها شيئاء على وزن فعلاء ، فلما كثر استعمالها استثقلت همزتان بينهما ألف فنقلت الهمزة الأولى ــ وهي لام الفعل ــ قبل فاء الفعل ــ وهي الشين ــ فصارت (أشياء) على وزن (لَفْعاء) ، ومن أجل أن أصلها فَعْلاء كحمراء امتنعت من الصرف)) (٣).

ويذكر علماء الصرف أن (أشياء) على مذهبهم اسم مفرد يراد به الجمع نحو القصباء والحلفاء والطرفاء في أنها اسم جمع وليست بجمع تكسير(٤).

وقد ذهب الرضي إلى قوة رأي الخليل وسيبويه ، بحجة أن (فعلاء) الاسمية تجمع على (فَعْلاوات) قياسًا على نحو صحراء وصحراوات(٥).

وأما الأخفش والفراء فقد ذهبا إلى أن أصل أشياء: أشيئاء ، على وزن (أفعلاء) ثم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل فصارت (أفعاء) وقد شبهوها بـــ(هَيِّن) ، فكما جمعوا (هَيِّن) على (أهوِناء) ، قالوا إن (شيء) أصلها (شَيِّء) فجمعوها على (أشيئاء). جاء في (معاني القرآن) للفراء: ((ولكنا نرى أن

(١) المنصف ٩٤/٢.

(٢) ينظر أبو عثمان المازني ١٣٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ــ مكي بن أبي طالب ٢٣٨/١ ــ ٢٣٩.

(٤) ينظر المشكل ٢٣٨/١ ، وشرح الملوكي في التصريف ٣٧٦.

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣٢١/١.

(أشياء) جمعت على (أفعلاء) كما جمع ليِّن وألييناء، فحذفوا من وسط (أشياء) همزة ، كان ينبغي لها أن تكون (أشيئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها ، وقد قالت العرب: هذا من أبناوات السعد ، وأعيذك بأسماوات الله ، وواحدها أسماء وأبناء تجري ، فلو منعتُ (أشياء) الجري لجمعهم إياها: أشياوات لم أُجرِ أسماء ولا أبناء لأنهما جُمعتا أسماوات وأبناوات)) [1].

وجاء في (مشكل إعراب القرآن): ((وقال الأخفش والفراء والزيادي: أشياء وزنها أفعلاء ، وأصلها أشيئاء كهين وأهوِناء ، فمن أجل همزة التأنيث لم ينصرف لكنه خفف فأبدل من الهمزة الأولى ــ وهي لام الفعل ــ ياء لانكسار ما قبلها، ثم حذفت استخفافًا لكثرة الاستعمال، فشيء عندهم أصلها (شَيِّء) على وزن (فَيْعِل) ، كهَيْن أصله هَيِّن على فَيْعِل ، وكان أصله قبل الإدغام هَيْوِن على فَيْعِل كميِّت ثم خفف ، إلا أن عين الفعل من (شيء) ياء ، وعين الفعل من (هين) واو لأنه من هان يهون)) [2].

والفرق بين رأي الأخفش والفراء أن الأخفش ذهب إلى أن (أشياء) على وزن (أفعلاء) ، والأصل (أشيئاء) ، فثقل اجتماع همزتين في الطرف فحذفوا الهمزة التي هي لام الكلمة استخفافًا[3].

((وأما الفراء فذهب إلى أن (أشياء: أفعلاء) محذوفة اللام ــ كما رأى أبو الحسن ــ إلا أنه ادّعى أن شيئًا محذوف من (شَيِّء) كما قالوا في (هَيِّن): (هَيْن) فكما جمعوا هَيِّنًا على (أفعلاء) فقالوا (أهوِناء) كذلك جمعوا (شَيْئًا) على (أفعلاء) لأن أصله (شَيِّء) عنده)) [4].

---

(١) معاني القرآن ٣٢١/١.

(٢) المشكل ١/ ٢٣٩.

(٣) المنصف ٩٤/٢.

(٤) المنصف ٩٦/٢.

يقول ابن جني تعقيبًا على رأي الفراء: ((والذي ادّعاه من أن (شَيِّئًا) محذوف من (شَيِّء) لا أعلم له دلالة تدل عليه ، لأنّا لم نسمعهم قالوا (شَيِّء) كما قالوا (هَيِّن) ولو كان أصله (شَيِّئًا) لنطقوا به كما قالوا (هَيْن ، وهَيِّن).

وكأن أبا الحسن رغب عن قول الفراء: إن أصله (فَيْعِل) لأنه معلوم أن (فَيْعِلاً) ليس حكمه أن يجمع على (أفعلاء) وإن كانت قد جاءت عليه أحرف يسيرة نزرة ، كما أن (فَعْلاً) ليس حكمه أن يجمع على (أفعلاء))) [1].

وسبب قول الأخفش إنها (أفعلاء) ((أنه هرب من القلب فلم يجعلها (لَفْعاء) ورآها غير مصروفة فلم يجعلها (أفعالاً) فذهب إلى أنها (أفعلاء) محذوفة اللام)) [2].

وقد وضح أبو الفتح ابن جني سبب ذهاب الخليل والأخفش إلى ما ذهبا إليه فقال: ((اعلم أنه إنما ذهب الخليل وأبو الحسن في (أشياء) إلى ما ذهبا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها فيقولا إنها (أفعال) لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾.

فلما رأياها نكرة غير مصروفة في حال التنكير ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث فقال الخليل: هي (فَعْلاء) منقولة إلى (لفعاء) ، وقال أبو الحسن: هي (أفعلاء))) [3].

وقد ناظر المازني الأخفش فيما ذهب إليه فقال أبو عثمان: ((سألت أبا الحسن عن تصغير (أشياء) فقال: العرب تقول (أُشَيّاء) فاعلم ، فيدَعونها على لفظها ، فقلت: لمَ لا رُدَّت إلى واحدها كما ردوا (شعراء) إلى واحدها ؟ فلم يأت بمقنع)) [4].

---

(١) المنصف ٩٦/٢ ــ ٩٧.
(٢) المنصف ٩٥/٢.
(٣) المنصف ٩٥/٢.
(٤) المنصف ١٠٠/٢ ، وينظر التبصرة والتذكرة ٩٠٤/٢ ، وشرح الملوكي في التصريف ٣٧٩.

وقد أراد بذلك أن (أفعلاء) من جموع الكثرة ، وجموع الكثرة لا تصغَّر على ألفاظها ، ولكن تصغَّر آحادها ، ثم يجمع الواحد بالألف والتاء كقولهم في تصغير دراهم: دُرَيهمات[1].

وذهب الرضي إلى ضعف رأي الأخفش والفراء ، بحجة أنه لو كان أصلها (شَيِّء) لكان الأصل أكثر استعمالاً من المخفف قياسًا على سَيِّد ومَيِّت وبَيِّن ، فهي أكثر استعمالاً من سَيْد ومَيْت وبَيْن ، كما أنه لم يسمع (شَيِّء) فكيف يجعل أكثر استعمالاً من (شَيْء) [2] ؟

وذهب الكسائي إلى أن وزنها (أفعال) بمنزلة (أبيات وأشياخ) إلا أنها لما جمعت على (أشياوات) أشبهت ما واحده على (فَعْلاء) فلم تصرف ، لأنها جرت مجرى صحراء وصحراوات وحمراء وحمراوات[3].

يقول ابن جني: ((وهذا إنما حمله عليه وسوّغه له ارتكابه اللفظ ، لأن (أشياء) أشبهت (أحياء) جمع (حيّ) ، فكما أن (أحياء): (أفعال) لا محالة ، فكذلك (أشياء) عنده (أفعال).

ثم احتال لمنعها من الصرف فشبهها بـ(فعلاء) ، وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صح أنها (أفعال))) [4].

وقد ضعّف علماء الصرف رأي الكسائي فقال الزجاج: ((أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه ألاّ يصرف أبناء وأسماء)) [5].

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/٢٠٦ ، وينظر المقتضب ١/٣٠.

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ١/٣٠.

(٣) ينظر المنصف ٢/٩٥ ـ ٩٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣٩.

(٤) المنصف ٢/٩٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٢،

وقال الرضي: ((وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود))[1].

وأما المحدثون فقد نقل الدكتور رشيد العبيدي عن الدكتور مصطفى جواد ((أن (أشياء) أصلها (أشيئاء) جمع (شَيِيء) على (فَعيل) مثل شتيت وأسير ، ثم حذفوا المد للتخفيف وبقيت الكلمة ممنوعة من الصرف تنبيهًا على الأصل))[2].

ويتفق الدكتور العبيدي مع الدكتور مصطفى جواد في أن مفردها (شَيِيء)، لكنه يرى أنها ((لم تجمع على (أشيئاء) بهمزتين ، وإنما جمعت على (أشيِياء) بياءين متحركتين أولاهما مكسورة والثانية مفتوحة فحذفوا الزائد منها ــ وهي ياء فَعيل ــ تخلصًا من الثقل الحاصل من اجتماع الياءين المتحركتين فصارت (أشْياء) . ومثالها في الصحيح (نبيّ) وجمعه (أنبياء) ومنعت عندئذ من الصرف لأن (أفعلاء) غير منصرف))[3].

وهذا الرأي له وجاهته لو كان هناك ما يؤيد صحة ما ذهبا إليه من أن أصلها (شَيِيء) وبخاصة رأي الدكتور رشيد ، لأن في أحد الأقوال أن (نبيًّا) أصلها (نبيء) لأنه من النبأ ، جاء في (شرح الرضي على الشافية): ((وكذا النبيّ أصلها عند سيبويه الهمز لقولهم: (تنبأ مسيلمة) فخففت بالإدغام كما في بريّة، فكان قياس التصغير: نُبَيِّيء ، قال سيبويه: لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي ، فتقول في التصغير: نُبَيّ ، بياءين على حذف الثالث كما في أُخَيّ))[4]. وتجمع (نبيء) على (أنبئاء) ، وقياسًا على ذلك فــ(شَيِيء) تجمع على (أشيِئاء).

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣٠/١.
(٢) أبو عثمان المازني ــ صفحة ١٣٢.
(٣) أبو عثمان المازني ــ صفحة ١٣٢.
(٤) شرح الرضي على الشافية ٢١٢/١ ، وينظر الكتاب ١٢٦/٢.

ويبدو لي أن أصح الأقوال وأقربها إلى الصواب رأي الكسائي ، لأن (فَعْلاً) تجمع على (أفعال) مثل سيف وأسياف وبيت وأبيات.

وهي على مذهب الخليل وسيبويه ليست جمع (شَيْء) وإنما هي اسم مفرد بمعنى الجمع ، وليت شعري كيف أجمع شيئًا إذا لم تكن (أشياء) جمعًا لها؟

وقد ذهب إلى وجاهة رأي الكسائي علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، فقد نقل عنه الزَّبيدي في (تاج العروس) أنه قال: ((وأحسن هذه الأقوال كلها وأقربها إلى الصواب قول الكسائي ، لأنه (فَعْل) جمع على (أفعال) مثل سيف وأسياف)) (١).

والفرق بين رأيي ورأي السخاوي أن السخاوي ذهب إلى أن سبب منع (أشياء) من الصرف هو التشبيه بفعلاء ، لأنه قد يشبَّه الشيء بالشيء فيعطى حكمه(٢).

وأما رأيي فهو أنها على وزن (أفعال) وأنها منعت من الصرف شذوذًا ، لأننا نرى كلمة شبيهة بها قد صرفت عند جمعها وهي (فَيْء) فجمعها وهو (أفياء) مصروفة ، فلماذا صرفت (أفياء) ومنعت (أشياء) من الصرف إن لم تحمل على الشذوذ ؟

ثم إن قول الزجاج ((أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا)) (٣) فيه نظر ، فقد نقل الدكتور محمد خير الحلواني هذا

---

(١) تاج العروس ١/٨٤.

(٢) تاج العروس ١/٨٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٢.

الرأي عن ((نحوي بصري متعصب هو أبو حاتم السجستاني)) [1] فأين دعوى الإجماع من هذا ؟

الخلاف بين البقاء على الأصل والعدول عنه:

قد يتفق علماء الصرف على حكم صرفي في مسألة ما ، ولكن يحصل الخلاف بينهم إذا حصل تغيير في الكلمة ، وذلك كأن يحصل فيها تصغير أو إعلال أو إبدال ، مثال ذلك مسألة تصغير اسم الفاعل للفعل الثلاثي الأجوف نحو قائل وبائع ، فمن المعروف أن الإعلال فيها هو قلب الواو والياء همزة لوقوع عين الكلمة بعد ألف زائدة ، والأصل فيهما قاول وبايع.

ولكن هل تبقى الهمزة بعد تصغير هاتين الكلمتين وأضرابهما؟

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الهمزة تبقى عند التصغير فيصغران على (قويئل ، وبويئع) وحجتهم في ذلك أنهم قاسوها على همزها في الجمع على (قوائل ، وبوائع) [2].

أما أبو عمر الجرمي فقد ذهب إلى تصغيرهما على (قُوَيِّل ، وبُوَيِّع) بحجة أنهما همزتا عندما كانت الألف الزائدة موجودة ، اما وقد زالت عند التصغير فلا مسوغ لبقائها ، ولذا عادت الهمزة إلى أصلها الواوي أو اليائي [3].

* *

---

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ــ صفحة ٢٦٩.

(٢) ينظر الكتاب ١٢٧/٢ ــ ١٢٨.

(٣) ينظر النكت ٩٣٦/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/٥.

الخاتمة:

أحمدك ربي كما علمتني أن أحمد ، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد ، وبعد:

في ختام رحلتي مع (الحجج الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري) يمكنني أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي هذه بما يأتي:

- انحصرت دراستي الحجج الصرفية في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، أما القرن الأول فلم أجد فيه حججًا صرفية في كتب الأقدمين. ولعل سبب هذا يعود إلى أن علم الصرف لم تتضح معالمه في هذا القرن ، إذ كان في بداية نشأته.
- إذا كان لكلٍّ من الحجج النقلية والعقلية أنواع فإن أنواع الحجج العقلية أكثر بكثير من أنواع الحجج النقلية.
- قد يتفق علماء الصرف في نوع الحجة فيحتجون ـ مثلاً ـ بالقياس أو بمراعاة النظير ، لكن قد نقف على مسائل صرفية يختلف فيها قياس صرفي عن قياس صرفي آخر ، أو يبطل أحدهما قياس الآخر كما رأينا ذلك في مسألة تصغير بروكاء وجلولاء ، أو يذهب فريق إلى القياس وآخر إلى عدمه كما مر بنا ذلك في مسألة (النسب إلى فَعولة) . وهكذا في مراعاة النظير ، إذ نجد فريقًا يراعي من النظائر ما لا يراعيه الفريق الآخر كما رأينا ذلك في خلافهم في مسألة (أي الحرفين هو الزائد في الأسماء المضعفة نحو سلَّم وبلزّ. أو يحصل الخلاف في وجود النظير أو عدمه كما مر بنا ذلك في خلافهم في نون (جندب) أأصلية هي أم زائدة؟

ووجدنا هذا الاتفاق في نوع الحجة في الاحتجاج بالمعنى ، إذ رأينا أن البصريين والكوفيين اتفقا على الاحتجاج بالمعنى في (مسألة حذف علامة التأنيث من أسماء مؤنثة) لكن حصل الخلاف في وجه الاستدلال .

ـ هناك مسائل صرفية حصل فيها الخلاف بسبب اختلاف علماء الصرف فيما وضعوه من أحكام صرفية ، مثاله ما مر بنا في مسألة (صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف).

ـ رأينا بعض الكلمات ما احتدم الخلاف في وزنها قديمًا وحديثًا لوجود علة نحوية فيها وهي كلمة (أشياء).[1]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،

(١) إن أكثر النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث شبيه بما توصلت إليه من نتائج في أطروحتي للدكتوراه الموسومة بـ(الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري).

قائمة المصادر

ـ أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو ـ رشيد عبد الرحمن العبيدي ـ مطبعة سلمان الأعظمي ـ بغداد ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ أبو حيان الأندلسي ـ تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ الأشباه والنظائر ـ حيدر آباد ـ الدكن ١٣١٧هـ.

ـ الأصول في النحو ـ أبو بكر بن السراج ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ الإغراب في جدل الإعراب ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م

ـ الاقتراح في علم أصول النحو ـ جلال الدين السيوطي ـ حيدر آباد الدكن ـ الطبعة الثانية١٣٥٩هـ.

ـ أمالي ابن الشجري ـ هبة الله بن علي العلوي ـ تحقيق الدكتور محمود الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

ـ الانتصار لسيبويه على المبرد ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد ـ دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق الدكتور جودة مبروك ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس ـ محمد مرتضى الزبيدي ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

ـ التبصرة والتذكرة ـ أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع ـ تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى ـ دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ التفسير القيم ـ ابن قيم الجوزية ـ جمعه محمد أويس الندوي ـ تحقيق محمد حامد الفقي ـ مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

ـ الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ـ الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي ـ دار عمار الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٦م.

ـ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ـ الدكتور محمد خير الحلواني ـ دار القلم العربي بحلب ١٩٧٤م.

ـ دقائق التصريف ـ القاسم بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) ـ تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وآخرين ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ـ لطيفة إبراهيم النجار ـ دار البشير ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

ـ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ـ الدكتور مازن المبارك ـ مطبعة جامعة دمشق ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ـ الدكتورة خديجة الحديثي ـ جامعة الكويت ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

ـ شذا العرف في فن الصرف ـ أحمد الحملاوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهري ـ دار الفكر.

ـ شرح التعريف بضروري التصريف ـ ابن إياز ـ تحقيق الدكتور هادي نهر والدكتور هلال ناجي المحامي ـ دار الفكر ـ عمان ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ شرح جمل الزجاجي ـ ابن عصفور الإشبيلي ـ تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ـ إحياء التراث الإسلامي ـ العراق ـ بغداد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ شرح الرضي على الشافية ـ رضي الدين الإستراباذي ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وصاحبيه ـ مطبعة الحجازي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م.

ـ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ـ رضي الدين الإستراباذي ـ تحقيق الدكتور يحيى بشير مصري ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ شرح الكافية والشافية ـ جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي ـ تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ـ دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ـ مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني ـ شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ ذات السلاسل ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٣هـ .

ـ شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش النحوي ـ إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

ـ شرح الملوكي في التصريف ـ ابن يعيش ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ـ دار الأوزاعي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ـ الدكتور عبد الفتاح الحموز ـ دار عمار ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ الكتاب ـ أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ـ نسخة مصورة عن طبعة بولاق ـ مكتبة المثنى ـ بغداد.

ـ الكتاب ـ سيبويه ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ كتاب التكملة ـ أبو علي الفارسي ـ تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ـ نشر جامعة بغداد ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ لسان العرب ـ ابن منظور ـ طبعة بولاق.

ـ لمع الأدلة في أصول النحو ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
ـ مجالس ثعلب ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ شرح وتحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر ١٩٤٩هـ.
ـ المخصص ـ ابن سيده ـ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت ـ مصور عن الطبعة الأميرية ١٣٢١هـ.
ـ مشكل إعراب القرآن ـ مكي بن أبي طالب ـ دراسة وتحقيق الدكتور حاتم الضامن ـ وزارة الإعلام العراق ١٩٧٥م.
ـ معاني الأبنية في العربية ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار عمار ـ الأردن ـ الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
ـ معاني القرآن ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
ـ معاني القرآن ـ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ـ تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ معاني القرآن وإعرابه ـ أبو إسحاق الزجاج ـ شرح وتعليق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ المعرَّب ـ أبو منصور الجواليقي ـ تحقيق الدكتور ف. عبد الرحيم ـ دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ـ أبو العلاء الكرماني ـ تحقيق الدكتور عبد الكريم مدلج ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
ـ مفاتيح الغيب المعروف بتفسير الرازي ـ الفخر الرازي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

ــ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ــ أبو إسحاق الشاطبي ــ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا والدكتور عبد المجيد قطامش ــ مركز إحياء التراث الإسلامي ــ جامعة أم القرى ــ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.

ــ المقتضب ــ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ــ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ــ لجنة إحياء التراث الإسلامي ــ القاهرة ١٣٨٦هـ .

ــ الممتع في التصريف ــ ابن عصفور الإشبيلي ــ تحقيق فخر الدين قباوة ــ المكتبة العربية بحلب ــ الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م.

ــ المنصف ــ شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني ــ تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ــ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ــ الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م.

ــ النحو الوافي ــ عباس حسن ــ دار المعارف بمصر ــ الطبعة الثالثة.

ــ النشر في القراءات العشر ــ أبو الخير محمد بن محمد الجزري ــ مراجعة وتصحيح علي محمد الضباع ــ المكتبة التجارية الكبرى ــ مطبعة مصطفى محمد بمصر.

ــ النكت في تفسير كتاب سيبويه ــ الأعلم الشنتمري ــ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ــ الكويت ــ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٥٧م.

ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ جلال الدين السيوطي ــ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم عالم الكتب ــ القاهرة ــ ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.

* * *